صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

العالم لم تهزه تفاصيل افظع جريمة في التاريخ الحديث

دماء الجوع وأقنعة الصمت العربي

بين وقاحة ترامب ووحشية إسرائيل

غزة تموت جوعا

الجمعة 1 أوت 2025 /عدد 736

تحت مجهر "24/ 24"

تعطيل المرافق العمومية

رئيس الجمهورية يتوعد اللوبيات واذرعها

4

صادق عليه البرلمان

تعديل الفصل 96 يحرّر الادارة؟

6

ملامحه الكبرى تتضح

قانون المالية الجديد يواجه تحديات

8

أخبار الميركاتو

البنزرتي من جديد في "باب جديد" و السوبر على صفيح ساخن

20

الافتتاحية

صابر الحرشاني

اضراب النقل يكشف هشاشة القطاع

يســـتمر اليوم الجمعة، إضراب قطاع النقل ، وسط حالة من الشـــلل العام في محطات المترو والحافلات ، حيث تدخـــل الحركة يومها الثالث دون بوادر للانفراج.

الإضراب، الـــذي دعت إليـــه الجامعة العامة للنقل، شمل مؤسســـات نقل تونس والشركة الوطنيـــة للنقل بـــين المدن، إضافـــة إلى كافة شركات النقل الجهوي، وهو ما جعل العاصمة ومحيطها، إلى جانب بقية المدن الكبرى، تتحوّل إلى ما يشـــبه مدنًا متوقفة عـــن الدوران. فمنذ صباح الأربعـــاء، بدأ التونســـيون يومهم على وقع الطرقـــات الفارغة، والمحطـــات الخالية، والخيارات المعدومة.

في محطة حي الخضراء، كما في باب سعدون، أو في صفاقس وسوسة وقف المواطنون حائرين، بعضهم لم يكن على علـــم بالإضراب، والبعض الآخر توقّع أن يكون تعطـــلًا مؤقتًا سرعان ما ينتهـــي، لكن لا شيء تحرك، لا مـــترو يمرّ، ولا حافلة تظهر في الأفق. وحتى ســـيارات الأجرة بدت غير قادرة على امتصاص الطلب المرتفع.

وكما هو متعارف عليـــه يُعدّ النقل العمومي من ركائـــز التنمية ، إذ يســـهّل تنقّل المواطنين ويعزز الاندماج الاجتماعـــي والاقتصادي، كما يســـاهم في تقليص التلوث والازدحام المروري، ويخفـــف الضغط على البنيـــة التحتية، و ومن خلال توفير وسيلة آمنة وميسّرة للجميع، يدعم النقل العمومي العدالة المجالية ويُقرّب الفئات الضعيفة من فرص التعليم والعمل والخدمات، ما يجعله ضرورة مؤكدة.

و لا أحد يشـــكك في شرعية الإضرابات ولا في عدالة المطالـــب الاجتماعيـــة والمهنية، ولكن، في بلد يعاني من ضعف كبير في شـــبكات النقل العمومي، يصبح تعطيـــل هذه المرافق الحيوية ضربا مباشرًا للحق في التنقل، وللسير الطبيعي للأنشطة الاقتصادية والإدارية.

ومنذ سنوات، لم يعد مشهد الحافلات المعطلة والمـــترو المتأخر والمواطن المنتظر اســـتثناء، بل تحوّل إلى وضع مســـتقر، وتعمّقت أزمة النقل العمومي في ظل تراجع الاســـتثمار العمومي في الأسطول، وتردّي البنية التحتية، وتزايد العجز المالي للشركات، ليصبح القطاع عبئا على الدولة والعاملـــين فيه والمواطنـــين في آن واحد. وتدور هذه الأزمة في حلقة مفرغة: ضعف الموارد يولّد سوء الخدمات، وسوء الخدمات يبرر الإضرابات، والإضرابات تعمّق النقمة والانفلات.

وفي بيانهـــا الأخير، أعربـــت الجامعة العامة للنقل عن اســـتيائها مما اعتبرته "نكوصًا عن الاتفاقات السابقة" وتأخرًا في تنفيذ الإصلاحات الضرورية داخـــل الـــشركات الوطنية، معبّرة عن قلقها إزاء ما وصفته بسياســـة التسويف، خاصة في ما يتعلّق بالأوضاع الاجتماعية والمادية للعاملين في القطاع. في المقابل، ورغم عدم صدور رد رسمي مفصل من الحكومة، إلا أنها اتخذت جملة من الإجراءات للتقليل من تأثير الإضراب، من بينها السماح للتاكسي الجماعي والـ"لواج" بالعمل على الخطوط العادية، في محاولة لتأمين الحد الأدنى من خدمات النقل وتفادي الشـــلل التـــام، ما يعكس ســـعيا لاحتـــواء الأزمة ولو بوسائل ظرفية.

و يبقى المواطن هـــو الحلقة الأضعف، حيث ان آلاف العمـــال اضطـــروا للتغيب عن عملهم، أو التأخر ســـاعات، ومئات التلاميذ لم يتمكنوا من الالتحـــاق بمعاهدهم،وربما مرضى فوتوا مواعيدهـــم الطبية، وأصحـــاب محلات أغلقوا أبوابهم نتيجة غيـــاب الحركية، و بعض هؤلاء قرر المشي على الأقدام لمسافات طويلة، وبعضهم اختار البقاء في البيت، غير قادر على التفاعل مع يومه، بسبب شلل الدولة.

ان ما حدث يفتح الباب مجددا أمام تســـاؤل جوهري، لمـــاذا بلغ قطـــاع النقـــل العمومي هذا الحـــد من الانهيار و الـــتردي ؟ ولماذا تظل الإصلاحات تمرر بنسق بطيء جدا على الرغم من التوجيهات المتتابعة من قبل رئيس الجمهورية بايجاد الحلول

ويتأكّد ان إصـــلاح النقل العمومي لا يقتصر على تجديد الأســـطول أو ســـد العجز المالي، بل يتطلب مقاربة شاملة تعيد النظر في الحوكمة، والتمويل، والإدارة.

إنّ الإضراب الذي نعيشه اليوم ليس الأول من نوعه، ولن يكون الأخير، طالما اســـتمر الوضع على ماهو عليه، وفي ظل مناخ اجتماعي متوتر، يتّســـع فيه نطاق الاحتجاجـــات في قطاعات متعددة، يصبح من غير المقبول التعامل مع كل تحرك كأنه مفاجئ أو طارئ. فالنقابات، مهما بلغت قوتها، لا تـــضرب من فراغ، والحكومات، مهمـــا ادعت القـــدرة، لا تنجـــح دون شراكة حقيقية مع العاملين والفاعلين الاجتماعيين.

وفي خضم هذا المشهد، تبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح شـــامل وعميق لقطاع النقل العمومي، يضمـــن ديمومـــة المرفق العمومي ويحســـن جودة الخدمات دون المســـاس بحقوق الفئات الضعيفـــة. فالحـــل لا يكمـــن في التفويت أو التخلي عن المؤسسات، بل في تحسين الحوكمة، وضمان النجاعة الماليـــة، وتعزيز الرقابة، بما يحفظ الطابـــع الاجتماعي للنقـــل العمومي، ويضمن تكافؤ الفرص في التنقل، ويحمي السلم الاجتماعي.

و ختامـــا، لا يمكن الحديث عـــن تنمية أو عدالـــة أو تقدم دون بنية نقـــل عمومي كما لا يمكن مطالبة النـــاس بالانضباط أو الإنتاجية، في ظـــل غياب الوســـائل الأساســـية لحركتهم اليومية والمطلوب اليوم ليس تفادي حدوث أزمة اضرابات في المستقبل و حســـب، بل إعادة بناء ثقة مفقودة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

سوسة

فعاليات الدورة الـ62 لكرنفال أوسو تنشط المدينة

محمد الدريدي

شهدت مدينة سوسة مساء الأحد 27 جويلية المنقضي اليوم الختامي لمهرجان "أوسو" في دورته الثانية والستين باستعراض الكرنفال الذي انطلق من كورنيش بوجعفر في اتجاه وسط المدينة وسط حضور جماهيري كبير .

وتضمن الكرنفال 14 عربة صنعت في تونس تحاكي تاريخها وترمز الى البحر والتراث والحضارة وهوية الجهة ثقافيا وفنيا تخللتها عروض موسيقية متنوعة وفرق استعراضية.

وقد خصصت ادارة المهرجان بعربة خصيصا لفلسطين وتحاكي حرب الابادة التي يعانيها قطاع غزة.

و شاركت في العرض فرق فولكلورية من الجزائر وليبيا، كما شارك فريق فرنسي.

و توج العرض بإطلاق شماريخ في سماء بوجعفر ، وواكب وزير السياحة سفيان تقية العرض الكرنفالي "، مشيرا الى أنه يعطي دفعا قويا للسياحة في الساحل" على حد قوله.

ضمن برنامج "الصحة عزيزة"

تعزيز القطاع الصحي في زغوان بحافلة لنقل مرضى تصفية الدم و بتجهيزات طبية متطورة

محمد الدريدي

في إطار برنامج "الصحة عزيزة"، تدعم القطاع الصحي بولاية زغوان بحافلة صغيرة لنقل مرضى تصفية الدم بالجهة ستساهم في توفير ظروف نقل مريحة لحوالي 40 مريضا يقومون بتصفية الدم بتأمين سفرتين ذهابا وإيابا لكافة المعتمديات، وفق المدير الجهوي للصحة لطفي العمري.

وأضاف العمري، في تصريح له، أن القطاع الصحي بالجهة تعزّز أيضا بمعدات وتجهيزات طبية ذات تقنيات عالية منها 6 آلات أشعة موزعة على عدد من المؤسسات الصحية بزغوان، وآلاتي أشعة لتصوير الأسنان برؤية شاملة خصصتا للمستشفيين المحليين بالفحص والناظور، و3 كراسي أسنان خصّص أحدها للوحدة الصحية بصواف وآخر لذوي الاحتياجات الخصوصية بالمستشفى الجهوي بزغوان، وثالث متنقل سيتم استغلاله في القوافل الصحية التي يتم تنظيمها لفائدة المناطق الريفية النائية في إطار تقريب الخدمات من المواطن.

وأشار إلى أن ولاية زغوان انتفعت، خلال شهر ماي الماضي في إطار هذا البرنامج، ضمن عنصر تعزيز الموارد البشرية، بانتداب 10 أطباء اختصاص في مجالات حيوية على غرار الأشعة، وأمراض القلب، والنساء والتوليد، والأمراض النفسية، بما سيساهم، وفق تقديره، في تحسين الخدمات الطبية ويوفر للمرضى طرق علاج ناجعة.

قبلي

الانطلاق في الاستعدادات لحماية صابة التمور من الآفات والتقلبات المناخية

لحماية صابة التمور والمحافظة على جودتها بمقاومة "عنكبوت الغبار" وحماية التمور من الأمطار و"دودة التمر"،قام المجمع المهني المشترك للتمور بتوفير 81 طنا من مادة الكبريت المائي المدعم "البخارة"، للقيام بالمداواة الوقائية ضد عنكبوت الغبار وقد بلغت نسبة الدعم 70٪ ، بعد أن تم بيعها للهياكل المهنية ب 2500 مليم الكلغ الواحد في حين يفوق هذا السعر 8000 مليم بالنسبة للبخارة غير المدعمة.

وقد تم توزيع 27 طنا من مادة البخارة من إجمالي 34،8 طنا مصادق عليها من طرف اللجنة الجهوية لإسناد مساعدات صندوق النهوض بجودة التمور، وقام المجمع ايضا بتوفير 1500 كلغ من مبيد القوارض، وهو مبيد مدعم بنسبة 100 ٪ ، ويتم توزيعه عن طريق خلايا الارشاد الفلاحي.

اما في ما يتعلق ببرنامج حماية صابة التمور من الامطار ودودة التمر، فإن المجمع قام بتوفير 80 طنا من مادة البلاستيك ،والتي

تم تحديد سعر بيعها بـ7000 مليم للكلغ الواحد بالنسبة للهياكل المهنية و7200 مليم للكلغ الواحدة بالنسبة للفلاحين والمصدرين

من جهة ثانية بدا التزود بمادة الناموسية على دفعات، حيث تم الى اخر جويلية توفير حوالي 600 ألف وحدة، ليتم استكمال عملية وضعها تباعا على ذمة الفلاحين حسب الكميات المقدرة لهذا الموسم بالجهة بمليونين و500 الف وحدة، علما وان هذه المادة مدعمة بنسبة 60٪ وقد تم تحديد سعر بيعها ب1150 مليم للوحدة الواحدة بالنسبة للهياكل المهنية و1180 للوحدة الواحدة بالنسبة للفلاحين والمصدرين.

محمد المبروك السلامي

احتفاء بنتائجهم الدراسية الباهرة

تكريم المتفوقين واسناد جوائز مالية بقبلي

نظّمت المدرسة الابتدائية الخاصة حليمة سكول حفلًا خاصًّا لتكريم تلاميذها المتفوقين في امتحان السيزيام لسنة 2025، بحضور أوليائهم وثلة من الإطارات التربوية.

وقد بلغ عدد الناجحين من تلاميذ المؤسسة 13 تلميذًا، ما مكّن المدرسة من احتلال المرتبة الأولى جهوياً، في تتويج مستحقّ لمسار تربوي ناجح وجهود جماعية متكاملة.

وقد تم تكريم التلاميذ المتفوقين نظير ما أظهروه من مثابرة وتميّز طوال السنة الدراسية والإطار التربوي الذي أسهم بكفاءته وإخلاصه في تحقيق هذه النتائج المشرفة.

وأُسنِدت جائزة مالية بقيمة 3500 دينار إلى صاحبة المرتبة الأولى جهوياً: التلميذة آلاء بن علي، وجائزة مالية بقيمة 1500 دينار إلى صاحب المرتبة الثانية: التلميذ انس الشتيوي، تقديرًا لتفوقهما وتشجيعًا لهما على مواصلة مسيرة التميّز.

وكان الحفل مناسبة لترسيخ ثقافة التقدير والتحفيز وتعزيز روح المثابرة والاجتهاد لدى الناشئة.

محمد المبروك السلامي

القلعة بقبلي

عرض ملحمة "القازة"

قامت جمعية همس للفنون الدرامية والركحية بالقلعة بعرض ملحمة " القازة " ،نص الشاعر محمد ضو وفكرة وإخراج الفنان فتحي الدباك.

وقد عودت جمعية همس للفنون الدرامية والركحية بالقلعة منابعيها على صناعة الفرجة وانتقاء المواضيع الجيدة التي تهدف إلى البناء والتوعية الخلاقة التي يكمن فيها الصدق والمسؤولية وإيلائها مكانة يكون محورها الإنسان في الإصلاح والتوعية وايجاد الحلول الكفيلة لها.

وقد كان ستوديو الدباك حاضرا بتجهيزاته العصرية التي سهلت نجاح الملحمة و التي نالت اعجاب الجمهور الحاضر حيث كان العرض ملحميا واستثنائيا بأتم معنى الكلمة.

محمد المبروك السلامي

تحت مجهر "24/ 24"
تعطيل المرافق العمومية

رئيس الجمهورية يتوعد اللوبيات واذرعها

اعداد : مفيدة عياري

استقبل الاثنين الماضي رئيس الجمهورية قيس سعيّد، رئيسة الحكومة السيدة سارة الزعفراني الزنزري في قصر قرطاج، في لقاء خُصّص لمتابعة سير عدد من المرافق العمومية ومظاهر الخلل التي تمس الحياة اليومية للمواطن التونسي، مثل الانقطاعات المتكررة في الماء والكهرباء، وتراكم الفضلات، والاعتداء على الملك العام، وتعطيل المشاريع التنموية. وقد حمل اللقاء رسائل واضحة لمن يتسبب في هذا الوضع، ولمن يراهن على الفوضى خدمة لمصالح لوبيات تسعى لزعزعة الدولة.

المرافق العامة في أزمة: انقطاعات وتراكم نفايات

تناول اللقاء بين رئيس الجمهورية ورئيسة الحكومة مشكلات حيوية تمسّ حياة المواطنين بشكل مباشر، وفي مقدمتها الانقطاع المتكرر للماء والكهرباء، وهي ظاهرة باتت تتكرّر بشكل مزعج في عدد من الولايات، وأثارت استياءً واسعًا في الشارع التونسي. هذه الانقطاعات، التي تأتي في فترات حرجة، خاصة في فصل الصيف، تسببت في تعطيل الحياة اليومية وعرقلة الإنتاج والخدمات الأساسية.

كما تطرّق الرئيس قيس سعيد إلى قضية النظافة العمومية، خاصة في المدن الكبرى والضواحي، حيث تتراكم الفضلات المنزلية والنفايات الصناعية في الأحياء، ما يعكس غياب التنسيق والرقابة بين الهياكل البلدية والجهوية. هذه الظاهرة، التي أصبحت مزمنة، لا تسيء فقط إلى المشهد الحضري، بل تمس بصحة المواطنين، وتهدد النظام البيئي برمّته.

فوضى مقصودة أم ضعف في اجهزة الدولة؟

في موقف لافت، لم يحمّل الرئيس سعيّد المسؤولية فقط إلى ضعف الإدارة أو تقصير في أداء بعض الجهات، بل ذهب أبعد من ذلك، مؤكدًا أن هناك من يقف وراء هذه المظاهر غير الطبيعية بقصد واضح لتعطيل مؤسسات الدولة، وخلق مناخ من التذمر الشعبي والاحتقان الاجتماعي.

وأكد أن هذه الممارسات ليست نتيجة خلل عشوائي، بل تعبّر عن خطة ممنهجة يقف خلفها من وصفهم باللوبيات وأذرعها ، التي تتعمّد التنكيل بالمواطنين، وتستخدم الوسائل المتاحة لها داخل الإدارة والاقتصاد لخلق اختناق عام. هذه المجموعات، حسب تعبيره، لا تهتم بمصالح تونس، بل تسعى لفرض أجندات خفية تعرقل مشاريع التنمية وتمنع تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

القانون سيف مسلّط على المخرّبين

أكد رئيس الجمهورية أن الدولة التونسية ليست في حالة ضعف ولن يستقوي عليها أي طرف وانها تملك الوسائل القانونية والشرعية لفرض احترام القانون، وأنها لن تتساهل مع أي جهة، طبيعية كانت أو معنوية، تسعى إلى تخريب مؤسساتها أو تعطيل مصالح المواطنين. وشدد على أن من يعمد إلى تعطيل المشاريع، أو من يشارك في تسيير مرافق حيوية بطريقة تخريبية، يجب أن يُحاسب وفقًا للقانون.

وفي هذا السياق، وجه سعيّد رسالة واضحة لكل من يتموقع في الإدارة أو في مراكز القرار ويتصرّف وكأنه بمنأى عن المحاسبة: "لا أحد فوق الدولة، ومن يتقاعس عن أداء واجبه أو يتعمّد إرباك السير العادي للدواليب، لا مكان له داخل المؤسسات". وهذا الخطاب يعكس توجهًا جديدًا في التعاطي مع الخلل الإداري، عنوانه الحزم والمحاسبة.

إعادة هيكلة المؤسسات: نحو دولة فاعلة ومسؤولة

جزء مهم من اللقاء خُصّص لمتابعة تقدم مسار إعادة هيكلة عديد المؤسسات العمومية، وهي خطوة أساسية تم الشروع فيها بهدف إصلاح الإدارة، وترشيد الموارد، وحماية المال العام. وأكد سعيّد على أن إصلاح المؤسسات لا يجب أن يكون هدفًا تقنيًا فقط، بل خيارًا وطنيًا ضروريًا لبناء دولة قوية، عادلة، وعصرية.

وشدّد رئيس الجمهورية على أن كل مسؤول سيتم اختياره مستقبلاً يجب أن تتوفر فيه مقاييس واضحة وهي الوطنية، النزاهة، الاستعداد للتضحية، والعمل الميداني. وأضاف بأن "من يجلس وكأنه في قاعة انتظار، أو جالس على مقعدين"، في إشارة إلى من يتردد أو يفتقر للوضوح في انتمائه أو في أدائه، "لا حاجة للدولة التونسية به".

الشباب محور المستقبل: لا تنمية دون إشراك الأجيال الصاعدة

من أبرز ما أكده سعيّد خلال اللقاء، أن الدولة التونسية لا يمكن أن تنهض دون إشراك الشباب في مسارات التنمية والإصلاح. وأشار إلى أن فتح الآفاق أمام الجيل الجديد هو من أولويات الدولة، سواء عبر خلق فرص عمل حقيقية، أو إتاحة المجال أمامهم للإبداع والمبادرة في شتى المجالات.

وأكد أن شباب تونس لا يحتاج إلى شعارات، بل إلى سياسات فعلية تحترم طموحهم وتستثمر في طاقتهم، مشددًا على أن بناء الدولة الحديثة لا يكون إلا بالشباب الوطني، النزيه، المؤمن ببلاده.

المعركة من أجل دولة القانون والمواطنة

خلاصة هذا اللقاء تحمل رسالة أساسية تونس في مفترق طرق، وهي بحاجة اليوم إلى رجال ونساء يؤمنون بها، يعملون من أجلها، ويواجهون من يسعون إلى إرباكها وتخريبها. فالمعركة لم تعد تقنية أو بيروقراطية، بل معركة وطنية من أجل بقاء الدولة وهيبتها.

رئيس الجمهورية قدّم رؤية واضحة، مفادها أن احترام القانون، والمحاسبة، وإعادة هيكلة المؤسسات، وفتح المجال أمام الشباب، هي مفاتيح المرحلة القادمة. وفي مواجهة التحديات الراهنة، لا يمكن أن يكون هناك حياد، بل يجب أن يختار الجميع بين خدمة الوطن أو ترك المكان لمن هو أهل لذلك.

نحو مسار إصلاحي شامل

من خلال هذا اللقاء، وجّه الرئيس قيس سعيّد إشارات واضحة إلى أن الدولة ستدخل مرحلة جديدة تقوم على الصرامة في تطبيق القانون، والسرعة في تنفيذ الإصلاحات، والمحاسبة الجدية لكل من يتورّط في إضعاف الدولة أو العبث بمصالح المواطنين. ويبقى التحدي الأبرز هو ترجمة هذه التوجهات على أرض الواقع، وسط مشهد سياسي واجتماعي واقتصادي دقيق.

لكن الرسالة الأهم، التي يريد رئيس الجمهورية إيصالها، هي أن الدولة لن تكون رهينة لمصالح فئوية أو للوبيات المال، بل ستظل في خدمة المواطن التونسي، البسيط والصادق، الذي يستحق دولة قوية، وعادلة، وفاعلة.

قاربت 12 مليون قنطار
صابة حبوب جيدة
وولاية باجة في الصدارة

جلال العرفاوي

بدأ العد التنازلي لاختتام موسم حصاد الحبوب الذي انطلق من الأسبوع بالزراعات الكبرى على غرار باجة وجندوبة وبنزرت والكاف وسليانة ويشهد حاليا نسق تجميع الحبوب تراجعا بحكم الانتهاء من حصاد أغلب المساحات حيث بلغت الكميات المجمعة على المستوى الوطني وإلى غاية 23 جويلية 2025 حوالي 11.620 مليون قنطار متجاوزة بذلك معدل الكميات المجمعة خلال الخمس سنوات الأخيرة الأول من شهر جوان بأغلب الولايات وخاصة منها المعروفة.

15 ولاية تساهم في إنتاج الحبوب

بلغت كميات الحبوب المجمعة بمراكز التجميع على المستوى الوطني 11.620 مليون قنطار وهي موزعة بين 10.928 مليون قنطار حبوب استهلاك بما يعادل نسبة 94 % من الكميات المجمعة و 692 ألف قنطار بذور ممتازة أي ما يساوي 6 % متجاوزة معدل الكميات الموضوعة لفائدة الفلاحين خلال الخمس سنوات الأخيرة .

وفي المقابل كميات حبوب الاستهلاك المجمعة بين 7.396 مليون قنطار قمح صلب و569 ألف قنطار قمح لين و2.921 مليون قنطار شعيرو43 ألف قنطار تريتيكال . وبالنسبة إلى البذور الممتازة المجمعة فهي تتوزع بين 608 ألف قنطار قمح صلب و62 ألف قنطار قمح لين و20 ألف قنطار شعير وألف قنطار تريتيكال .

وساهمت 15 ولاية في إنتاج هذه الكميات من الحبوب حيث احتلت ولاية باجة قائمة الولايات الأكثر تجميعا للحبوب بـ 2.763 مليون قنطار وهو ما يمثل 23.78 % من إجمالي الكميات المجمعة وطنيا تليها ولاية بنزرت بـ 1.746 مليون قنطار وبنسبة 15.03 % ثم ولاية سليانة بـ 1.551 مليون قنطار وبنسبة 13.35 % ثم ولاية الكاف بـ1.358 مليون قنطار وبنسبة 11.68 % ثم ولاية جندوبة بـ 1.254 مليون قنطار وبنسبة 10.79 % تليها ولاية زغوان بـ 754 ألف قنطار وبنسبة 6.49 % ثم ولاية القيروان بـ 721 ألف قنطار وبنسبة 6.21 % فولاية منوبة بـ 642 ألف قنطار وبنسبة 5.52 % تليها ولاية نابل بـ 230 ألف قنطار وبنسبة 1.98 % ثم ولاية القصرين بـ 202 ألف قنطار وبنسبة 1.74 % ثم ولاية أريانة بـ 144 ألف قنطار وبنسبة 1.24 % ثم ولاية سيدي بوزيد بـ 138 ألف قنطار وبنسبة 1.19 % فولاية قفصة بـ 92 ألف قنطار وبنسبة 0.80 % ثم ولاية سوسة بـ 23 ألف قنطار وبنسبة 0.20 % وأخيرا ولاية المهدية بـ 2 ألف قنطار وبنسبة 0.02 % .

تطور المساحات المبذورة

تحسن صابة الموسم الحالي 2024 / 2025 وبالإضافة إلى العوامل المناخية الملائمة بحكم توفر كميات طيبة من الأمطار يعود كذلك إلى تطور المساحات المبذورة من الحبوب والتي بلغت مليون و173 هكتار مقابل 969 ألف هكتار خلال الموسم الفلاحي الماضي 2023 / 2024 وهو ما يمثل زيادة بـ 204 ألف هكتار .

وتوزعت هذه المساحات على ولايات الشمال بمجموع 856 ألف هكتار ثم ولايات الوسط والجنوب بـ 317 ألف هكتار . وقد ساهم انتظام نزول الأمطار ومنذ بداية الموسم الفلاحي والتي شملت حتى المناطق غير المعروفة بإنتاج الحبوب وخاصة مناطق الوسط الشرقي والجنوب في تشجيع الفلاحين على الاعتماد على الزراعات الكبرى .

وتوزعت مساحات الحبوب حسب الأنواع إلى 606 ألف هكتار قمح صلب و40 ألف هكتار قمح لين و517 ألف هكتار شعير و10 آلاف هكتار « تريتيكال « و80 ألف هكتار حبوب مروية و298 ألف هكتار أعلاف خريفية إضافة إلى 181.3 ألف هكتار من» القرط» و14 ألف هكتار من» السيلاج» و67 ألف هكتار من الأعلاف الخضراء 35.8 ألف هكتار من البذور العلفية .

طاقة تجميعية بـ 8 مليون قنطار

قدرت طاقات تجميع وتخزين الحبوب للقمح الصلب والقمح اللين والشعير للموسم الحالي بنحو 8 مليون قنطار حيث تم تجديد عقود مراكز التجميع والبالغ عددها 50 مركزا لمدة 9 سنوات ، في حين تبلغ طاقات التجميع الإضافية 548 ألف قنطار وهي تتوزع بين ولايات باجة وسليانة وجندوبة وبنزرت والقيروان وزغوان ، وقدر المرصد الوطني للفلاحة أن طاقة التخزين الحالية لديوان الحبوب تبلغ 4.3 مليون قنطار إضافة إلى قدرات تخزين بـ 475 ألف قنطار.

تواصل عمليات إجلاء الحبوب

مع نهاية موسم حصاد وتجميع الحبوب لصابة 2025 بأغلب الولايات المنتجة للحبوب تواصلت عمليات الإجلاء بنسق جيد بفضل تظافر مجهودات كل المتدخلين سواء بالبيع المباشر إلى المطاحن أو الوسق إلى الخزانات المحورية التابعة لديوان الحبوب بالنسبة للقمح أو ببيع الشعير العلفي للنيابات ومعامل الأعلاف .

وقد وضع ديوان الحبوب رقما أخضر على ذمة المتدخلين وبريد الكتروني خاص بمتابعة سير الموسم وإنجاز أيام تطبيقية ميدانية حول الخزن بالهواء الطلق وإحداث لجنة صلب ديوان الحبوب تنظر في مطالب شراءات المجمعين من الحبوب والترخيص للديوان بصفة استثنائية لتمويل شراءات الحبوب لموسم 2025 والتسريع بإصدار الأمر المتعلق بتحديد سعره وبكيفية دفع أثمانها ووزنها وإحالتها بالنسبة إلى الموسم الفلاحي الجديد 2025 / 2026 قبل انطلاق موسم التجميع وتعزيز دور الشركة الوطنية للسكك الحديدية في منظومة الحبوب لتسهيل عملية نقل وإجلاء وتجميع الحبوب ورقمنة منظومة التجميع لمراقبة المخزون والتقليل من نسب الضياع . إضافة إلى إعادة هيكلة الديوان الوطني للحبوب ليضطلع بدور الحوكمة الناجعة لقطاع الحبوب الاستراتيجي وتعصيره وضمان حسن سير عمليات تجميع الحبوب وتخزينها بما يكفل المحافظة على الإنتاج الوطني وجودة الحبوب ويمكن من إعادة تكوين المخزون الاحتياطي من الحبوب والتقليص من التوريد ويحقق الاكتفاء الذاتي ويؤمن السيادة الغذائية. علما وأن تونس تستورد سنويا حوالي 2.2 مليون طن من الحبوب خاصة القمح اللين المستخدم في صناعة الخبز في حين يقدر الاستهلاك الإجمالي للبلاد من الحبوب بحوالي 3.6 مليون طن.

صادق عليه البرلمان

تعديل الفصل 96 يحرّر الادارة؟

صابر الحُرشاني

صادق البرلمان مؤخرا على تعديل مهم شمل الفصلين 96 و98 من المجلة الجزائية، واثيرت تساؤلات حول التعديل وآثاره المحتملة على أداء الإدارة العمومية، وعلى محاربة الفساد من جهة، وضمان النجاعة القانونية من جهة أخرى.

وصادق المجلس باغلبية نوابه قبيل نهاية الدورة البرلمانية الحالية على مقترح قانون يتعلق بتعديل بعض احكام المجلة الجزائية.

تعديلات جديدة

وقد نص التعديل على إلغاء أحكام الفصلين المذكورين وتعويضهما بنصين جديدين، جاء فيهما تخفيف للعقوبة السجنية وتحديد دقيق لمفهوم الإضرار بالإدارة، بما يُخرج الموظف العمومي من دائرة الملاحقة الجزائية إلا إذا ثبت تعمده تحقيق فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره مقابل ضرر مادي محدد للإدارة.

وعدّل الفصل 96 جديد العقوبة السجنية من عشر سنوات إلى ست سنوات، مع الاقتصار على الضرر المادي الذي يمكن قياسه وتقديره ماليا، في حين أبقى الفصل 98 جديد على مبدأ استرجاع الأموال المستولى عليها أو المتحصلة من الجرائم، ولو انتقلت إلى أقارب الفاعل أو أصهاره، مع الحفاظ على إمكانيات القضاء في تسليط العقوبات التكميلية.

وعلّل النواب هذا التعديل بالحاجة الماسة الى ما اعتبروه تصحيح انزلاقات تطبيقية خطيرة" نتجت عن الصيغة القديمة للفصل 96، التي فتحت الباب أمام تتبعات واسعة شملت حتى الموظفين الذين لم يثبت ضدهم تعمد الإضرار، بل كانوا ضحية تأويل إداري أو أخطاء تقدير.

واجمع المتدخلون من النواب قبل التصويت على أنّ الصيغة القديمة ساهمت في شلل إداري، حيث أصبح الموظف العمومي يتجنب التوقيع، ويرفض المسؤولية، ويفضل الإحالة على التقاعد أو الانتقال إلى مهام لا تتطلب قرارا مباشرا، هربا من احتمال الزجّ به في السجن بسبب خطإ إداري غير متعمد.

ويأمل المواطنون أن يساهم الفصل الجديد في الحدّ من حالة "الهلع القانوني" التي سادت الإدارة منذ سنوات، حيث أصبح من الممكن التمييز بين الخطإ التأديبي والخطإ الجزائي، وبين الإضرار الناتج عن تقصير أو تأويل، والإضرار الناتج عن تعمد وسوء نية، وهو ما من شأنه أن يحرّر جزءا من المبادرة في صفوف الإطارات والمسؤولين.

وحاول النواب في الجلسة العامة التي انعقدت الخميس الماضي التأكيد على أن التعديل لا يمثل تراجعا عن مبادئ مكافحة الفساد، بل يأتي لتكريس مبدأ التناسب بين الخطإ والعقاب، وتفادي الخلط بين التجاوز الإداري والجرم الجزائي، مع الحفاظ على الصرامة إزاء من يتعمد تحقيق منفعة غير قانونية على حساب الدولة.

وتنص الفقرة الثانية من الفصل 96 جديد على أنه "إذا حصل الإضرار بمؤسسة تساهم الدولة في رأسمالها فإن الخطية تحتسب بقدر نسبة إسهامها فيها"، وهو ما يعكس توجها نحو تحديد دقيق لنطاق مسؤولية الموظف أو المستخدم، دون تحميله نتائج تفوق حجم سلطته أو مدى تدخله في القرار.

وتنص الأحكام الجديدة على أنّ العقوبات المالية ترافق العقوبات السجنية في كل الحالات، حيث أُبقي على إلزامية الخطية، لتساوي الضرر المالي الحاصل للإدارة، بما يُعزّز فكرة التعويض واسترجاع المال العام كعنصر ردعي أساسي.

وأكّدت جهة المبادرة أن النص الجديد يتماشى مع المعايير الدولية في مجال تجريم الاعتداء على المال العام، ويستند إلى مبدأ "القصد الجنائي" في تحديد المسؤولية، ويراعي التوازن بين حماية الإدارة وبين حماية حقوق الموظف من الملاحقة غير المؤسسة.

وتُضاف إلى ذلك أحكام الفصل 98 جديد، التي حافظت على جوهر الردع المالي والاجتماعي، من خلال الإذن برد الأموال والمكاسب غير المشروعة، حتى لو وقع تحويلها إلى أصول أخرى، أو نُقلت إلى أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية، دون إعفاء إلا في حالة إثبات مصدر قانوني لتلك الأموال.

وتفتح هذه المقتضيات الباب أمام القضاء المالي لاسترجاع المال العام المسروق حتى بعد مرور سنوات، وتحت مختلف التحويلات، بما يعزز منظومة المتابعة وعدم الإفلات من العقاب، لكنه في الوقت ذاته يمنح مجالا لإثبات البراءة على المحيط العائلي للمتهمين.

وتُمنح للمحاكم بموجب الفصل 98 جديد صلاحية تسليط العقوبات التكميلية المنصوص عليها في الفصل الخامس من المجلة الجزائية، وهو ما يسمح باتخاذ إجراءات تتجاوز العقوبة السجنية والمالية، مثل الحرمان من مباشرة الوظيفة العمومية أو الحرمان من الحقوق المدنية.

انتظارات لتحرير الادارة

وقد اقترنت كل المقاربات النقدية للفصل 96 من المجلة الجزائية على ركن تحرير الادارة و الموظفين العمومين من سيف مسلط عليهم بموجب هذا الفصل وتُطرح في هذا السياق أسئلة حول مدى قدرة النص الجديد على تحرير الإدارة العمومية فعلاً، و ما ان كان خطوة نحو إدارة أكثر شجاعة في اتخاذ القرار، أم انه ثغرة يُمكن استغلالها للإفلات من المحاسبة؟

ويبدو الجواب رهين كيفية تطبيق هذا الفصل وتفسيره من طرف القضاء، فإذا ما التزمت المحاكم بروح النص الجديد، فإن الخوف من القرارات الإدارية قد يتراجع، وقد تسترجع الإدارة شيئا من ديناميكيتها، خاصة في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، حيث يلعب الموظف دورا مفصليا في إتمام الصفقات والمشاريع.

و قبل الحديث على تطبيق القانون لابدّ من الاشارة الى أن النص المصادق عليه هو مبادرة من نواب، حيث يتعين عمليا حسن تطبيقها وجود تأييد مسبق من الجهاز التنفيذي الذي يمتلك السلطة الترتيبية التي يتم وفقها تنزيل القانون منزلة التطبيق، و لا يكون هذا القانون نافذا الا في صورة ختمه من قبل رئيس الجمهورية و نشره في الرائد الرسمي.

وقد عبّرت مؤخرا بعض الجهات عن تخوفها من أن يكون التعديل خاضعا لضغوط إدارية تسعى إلى الإفلات من التبعات القانونية، وتعتبر أن تخفيف العقوبة السجنية من عشر إلى ست سنوات قد يحمل رسالة سلبية للشارع، خاصة في ظل تنامي مشاعر الإحباط من ضعف المساءلة و هي الحجة التي يرى من خلالها البعض انه قد لا يتم ختم القانون من قبل رئيس الجمهورية بل سيتم على الارجح ردّه الى البرلمان وفق البعض.

وتنتظر الإدارة العمومية من التعديل الحالي أن يفتح المجال لإعادة الثقة بين الموظف والدولة، ويحفّز الإطارات على اتخاذ القرار دون خوف من المحاسبة الظالمة، شرط احترام ضوابط النزاهة وعدم استغلال الصفة في غير محلها.

ويطالب الفاعلين بتشريع إصدار النصوص التطبيقية للتعديل الجديد في صورة ختمه و نشر مناشير تفسيرية ومذكرات توضيحية توجّه الإدارات حول كيفية التعامل مع التعديل الجديد، خاصة في ما يتعلق بتحديد "الضرر المادي" و"القصد الجنائي"، لتفادي أي فراغ تطبيقي قد يعطل روح النص.

في وسط مدينة زغوان أراضٍ منسية تتحوّل إلى مصبات لنفايات

محمد الدريدي

في قلب مدينة زغوان، حيث يفترض أن تنبض الحياة، توجد أراضٍ تئن تحت وطأة الإهمال، تحوّلت مع مرور الوقت إلى بؤر لتكدّس الفضلات ومصدر خطر على سلامة المواطنين. من بين تلك الأمثلة الصارخة، قطعة أرض خاصة منخفضة تقع على مرمى البصر من الإدارات والمحلات، لكنها خارج دائرة الفعل الرسمي والرقابة البلدية. ماذا حدث؟ ولماذا تحوّلت المصلحة العامة إلى رهينة لتراخي السلطات وغياب التدخل؟

من أرضٍ فارغة إلى مصبٍ خطير

تمرّ بجانبها فلا ترى سوى تلال من الفضلات، بقايا أكل، نفايات مكتبية، وحتى مخلفات البناء. قطعة الأرض التي كانت مجرّد فراغ داخل النسيج العمراني، تحوّلت إلى مصب عشوائي بفضل العادة المتكرّرة لبعض الإدارات والمحلات المجاورة التي وجدتها مخرجًا سهلاً للتخلّص من نفاياتها. ومع تراكم هذه الفضلات، لا يجد البعض حلًا سوى حرقها، ما يجعل المنطقة تكتظ بالدخان والروائح، ويزيد من تدهور الوضع البيئي وتشويه المنظر العام.

و الواقع أن الحرق لا يزيل النفايات، بل يضيف خطورة جديدة مثل التلوث الهوائي، مع إمكان انتشار حرائق، والضرر بالصحة العامة. أما المشهد العام، فقد فقد طابعه الحضري، وأصبح أقرب إلى مشاهد الهامش العشوائي الذي لا يليق بمركز مدينة يفترض فيه النظام والجمال.

الخطر لا يختبئ... إنه ظاهر للعيان

ما يزيد الوضع تعقيدًا وخطورة أن الأرض المنخفضة تشكّل تهديدًا مباشرًا للمارة، خصوصًا الأطفال وكبار السن. في ظل غياب أي حواجز وقائية أو تسييج، تصبح مجرد خطوة غير محسوبة كفيلة بإسقاط أحدهم في فضاء مهمل لا يُعرف مدى عمقه أو محتواه.

و هنا لا نتحدث فقط عن الإهمال، بل عن تهديد حقيقي يستحق أن يُدرج ضمن أولويات الحماية المدنية، لكن الغائب الأكبر هو الفعل البلدي. فرغم المطالب المتكررة من سكان المنطقة والمجتمع المدني لتسييج الأرض، فإن ردّ البلدية كان الصمت، ولا حياة لمن تنادي.

أراضٍ خاصة... هل هي فوق المصلحة العامة؟

في خضم هذا الإهمال، تطرح تساؤلات عديدة: هل يحق لأصحاب هذه العقارات الخاصة أن يتركوا أراضيهم مفتوحة بهذا الشكل؟ أين سلطة البلدية في إصدار قرارات إلزامية تفرض على المالكين صيانة ممتلكاتهم أو على الأقل حمايتها من أن تتحوّل إلى مصدر خطر أو تشويه بصري؟

و هذا النموذج لا يُعد حالة منعزلة، بل هو واحد من بين عشرات الأراضي المشابهة التي تحوّلت إلى بؤر لتكدس الفضلات في أكثر من حي. والأمر الأخطر أن هذا التجاهل أصبح شبه ممنهج، حتى يكاد المواطن يتيقّن أن السلطة الجهوية فقدت أنيابها في فرض النظام داخل المساحات المهملة.

بين الحق في الملكية وواجب الصيانة

صحيح أن الملكية الخاصة مصانة قانونًا، لكن ذلك لا يُعفي المالك من مسؤولية بيئية وأخلاقية، خصوصًا حينما يتقاطع عقاره مع الفضاء العام ويؤثر على سلامة المارة ونظافة المدينة. فالحلول القانونية موجودة: من إصدار قرارات بلدية تلزم بالصيانة أو التسييج، إلى فرض غرامات أو تحويل الأرض إلى استعمال مؤقت يخدم المصلحة العامة.

و لكن كل هذه الإجراءات تبقى حبراً على ورق إن لم تجد سلطة جهوية تنفيذية قوية تمتلك الإرادة والقدرة على الفعل، وهو ما يبدو غائبًا حتى اليوم.

نداء المجتمع المدني: لا نريد مدينة تُدار بالمناسبات

و ما يريده المواطن البسيط بيئة نظيفة، مدينة جميلة، ومساحات آمنة. ولكن حين تتحوّل الشوارع إلى فضاءات يتقاطع فيها الإهمال البيئي مع الخطر اليومي، فلا بد من مراجعة جذرية لطريقة إدارة الفضاء البلدي.

المجتمع المدني لا يريد بلدية تحضر فقط في المواسم، بل يطالب بإدارة يومية فعالة، تقوم بدورها في مراقبة الأراضي المهملة، وتفعّل قوانين ردعية بحق المخالفين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات.

ما يحدث اليوم هو امتحان حقيقي للسلطة المحلية: هل هي قادرة على حماية المواطنين أم أنها تُركت فقط للطقوس الإدارية؟ الجواب لا يكون في البيانات ولا في الاجتماعات، بل في الصور الميدانية التي تروي الحقيقة: قطعة أرض مهملة، أطفال معرضون للخطر، وروائح حرق تعصف بأجواء المدينة.

و إذا لم تتحرّك السلطة الجهوية اليوم، فمن يضمن أن لا تتحوّل هذه الأمثلة إلى قاعدة؟ وإن لم يتم إلزام أصحاب العقارات بصيانة ممتلكاتهم، فمتى تُستعاد المدينة من بين أنقاض الفوضى؟

ملامحه الكبرى تتضح

قانون المالية الجديد يواجه تحديات

صابر الحُرشاني

تتبلور تباعا الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2026، في وقت تستمر فيه ضغوط المالية العمومية ، ما يجعل من هذا المشروع اختبارا حقيقيا لمدى قدرة الدولة على إرساء توازن بين ضرورة الإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية من جهة، وبين الحفاظ على التوازنات العامة والتقليص من عجز الميزانية من جهة ثانية.

ملامح قانون المالية الجديد

وبحسب مسار تقدم الاعداد، و ما تكشف عنه رئاسة الحكومة من فينة إلى اخرى،تعكس مضامين المشروع التوجّه نحو تعزيز البعد الاجتماعي للدولة، من خلال إجراءات تستهدف الفئات الهشة وذات الدخل المحدود، في إطار سعي مستمر لإرساء العدالة الاجتماعية، والتقليص من الفوارق الاقتصادية والمجالية، وتحسين القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين.

وتقوم فلسفة المشروع على تدعيم دور الدولة في حماية الفئات الضعيفة، عبر تخصيص اعتمادات إضافية للبرامج الاجتماعية، ومزيد تطوير آليات الإحاطة، مع التركيز على الإدماج الاقتصادي كحلّ هيكلي للحد من التهميش، من خلال تسهيل النفاذ إلى التمويل والمرافقة الفنية، خاصة لفائدة النساء والشباب في الجهات الداخلية.

وتتجه الحكومة نحو فتح آفاق جديدة في التشغيل، وذلك عبر تسوية عدد من الوضعيات الإدارية العالقة، والتخطيط لانتدابات مدروسة خلال السنة القادمة، تهمّ قطاعات حيوية تشكو من نقص في الموارد البشرية، على غرار الصحة والتعليم.

وتُراهن الحكومة على التنمية الجهوية كرافعة أساسية للنمو، إذ يُتوقّع أن تعتمد توجهات قانون المالية على نتائج أعمال المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، التي ساهمت في بلورة مخطط التنمية 2026-2030.

وتُدرج الحكومة ضمن أولوياتها دعم الاستثمار العمومي، باعتباره عنصرا محفّزا للاستثمار الخاص، خاصة في ظل الظرفية الاقتصادية التي تتطلب تحريك الدورة الاستثمارية. ويُنتظر أن يتضمن المشروع آليات مرافقة للشركات الأهلية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما يساعدها على الصمود والابتكار والنمو.

وتنطلق الإصلاحات الكبرى المرتقبة من قناعة بأن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر، وأن منظومة الصحة والنقل والتربية بحاجة إلى مراجعة جذرية، تشمل الهيكلة والحوكمة وجودة الخدمات، ويُنتظر أن تُرصد اعتمادات خاصة لتفعيل هذه الإصلاحات، رغم الضغوطات المالية التي تواجهها الدولة.

وتُعوّل الحكومة على الطاقات المتجددة كمجال استثماري واعد، قادر على خلق مواطن شغل جديدة، وتقليص التبعية الطاقية، وتحقيق تحول بيئي واقتصادي نوعي، ما يستدعي تحفيز القطاع الخاص على دخول هذا المجال، وتبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية المتعلقة به.

وتكتسي مسألة إدماج الاقتصاد الموازي أهمية قصوى في المشروع الجديد، باعتبارها أداة مزدوجة لتعزيز الموارد الجبائية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية الرسمية، مع ضرورة مراعاة خصوصيات هذا القطاع، عبر تمكينه من الانتقال التدريجي والمنظّم نحو الاقتصاد المنظم، وتقديم حوافز للالتزام الجبائي.

وتُراهن الحكومة على أن يكون قانون المالية لسنة 2026 بوابة لتنزيل مخطط التنمية الجديد، وأن يشكّل أرضية انطلاق لمشاريع كبرى في مجالات الطاقات، والماء، والبنية التحتية، والتعليم الرقمي، بما يعيد الأمل في قدرة الدولة على قيادة التغيير.

تحديات بالجملة

وتُطرح في هذا السياق تحديات حقيقية تواجه إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، في ظل ما تعرفه المالية العمومية من ضغوط مزمنة، ناجمة عن ارتفاع النفقات، وتقلص المداخيل الذاتية، وتنامي خدمة الدين، إضافة إلى حاجة عدد من المؤسسات العمومية إلى دعم متواصل.

وتُعد كلفة الأجور والدعم وخدمة الدين من أبرز أوجه الإنفاق التي تضغط على الميزانية، حيث تتطلب الدولة موارد مالية ضخمة للإيفاء بالتزاماتها الجارية، ما يضع الحكومة أمام معادلة معقدة بين ضرورة التحكم في التوازنات، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

وتواجه الحكومة أيضا صعوبات في تعبئة الموارد الخارجية، ما يجعل من التعويل على المداخيل الجبائية الداخلية خيارا أساسيا، لكنّه محفوف بالصعوبات، في ظل تراجع النشاط الاقتصادي.

وتقتضي هذه الوضعية اعتماد مقاربة واقعية في إعداد المشروع، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية، دون الإخلال بالمبادئ الاساسية للدولة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إجراءات مبتكرة، وتدابير دقيقة.

و تتصاعد الانتظارات بشأن عرض المزيد من تفاصيل المشروع، وخاصة ما يتعلق بفرضيات التمويل، والموارد المنتظرة، وكيفية تغطية العجز، ومدى واقعية الأرقام المعتمدة، تجنبا للوقوع في سيناريوهات سابقة أثبتت عدم نجاعتها.

و كان نواب من لجنة المالية و الميزانية قد دعوا سابقا الى مشاركة أوسع للفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في النقاش، حتى لا يكون المشروع مقطوعا عن الواقع، ولكي تتطابق الأرقام المعلنة مع الأثر الفعلي على حياة المواطن.

وتُطرح أسئلة جدية حول مدى قدرة قانون المالية الجديد على استعادة ثقة المواطن في دور الدولة، وفي خياراتها الاقتصادية، خاصة في ظل ما تعيشه البلاد من أزمة ثقة وتراجع في الانخراط الاجتماعي في البرامج العمومية.

و تجدر الاشارة إلى مشروع قانون المالية سيكون في صدارة اولويات البرلمان في مفتتح دورته البرلمانية الرابعة التي تنطلق في غرة أكتوبر الماضي، و سيكون لمشروع قانون المالية المقبل اهمية خاصة خاصة و انه الاول بعد تفعيل نظام المجالس و مشاركتها في اعداد مخطط التنمية.

وفاة 5 أشخاص في اصطدام "لواج" بشاحنة بين القصرين وسيدي بوزيد

أكدت مصادر وفاة 5 أشخاص، اول امس في حادث مرور، تمثل في اصطدام سيارة أجرة "لواج"، بشاحنة ثقيلة، في المنطقة الرابطة بين سيدي بوزيد والقصرين.

وأدى الحادث نفسه إلى إصابة 5 أشخاص آخرين تم نقلهم للعلاج بالمستشفى المحلي بسبيطلة.

وتدخلت وحدات الحماية المدنية بالإدارة الجهوية للحماية المدنية بالقصرين لنقل المصابين للعلاج، ولتسليم الجثث للحرس الوطني بسيدي بوزيد باعتبار أن المنطقة التي وقع فيها الحادث تتبع ولاية سيدي بوزيد.

أعوان شركة السكك الحديدية يُلوّحون بالإضراب

أصدرت النقابة الخصوصية للشركة الوطنية للسكك الحديدية برقية تنبيه بإضراب يوم الأربعاء 30 جويلية 2025، بجميع مقرات العمل كامل أيام الثلاثاء 30 سبتمبر والأربعاء 1 والخميس 2 أكتوبر 2025.

وتتمثل مطالب الأعوان في تنقيح النظام الأساسي وتسوية وضعية أصحاب الشهائد العلمية والأعوان الذين يشغلون خطط تفوق رتبهم وتمكين الأعوان الذين قطعوا 25 سنة فما فوق في نفس الصنف من ترقية آلية.

كما يطالب الأعوان بإرجاع المطرودين وتوفير لباس الشغل المتخلّد بالذمة وإيقاف التتبّعات العدلية تجاه الأعوان المشاركين في تحركات القطاع وفتح باب الانتدابات نظرا للنقص الفادح للأعوان. إضافة إلى تمكين الأعوان الذين ارتقوا في إطار جداول الترقية لسنوات 2017-2018-2019-2020-2021.

تمكين الجمعيات الرياضية التونسية من جدولة ديونها تجاه صندوق الضمان الاجتماعي

أعلنت وزارة الشباب والرياضة، أنه وبإذن من رئيس الجمهورية قيس سعيّد، تم اتخاذ قرار بتمكين كافة الجمعيات الرياضية من جدولة ديونها المتخلدة بذمتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عبر تقسيطها على مدى خمس سنوات.

ويأتي هذا القرار في إطار دعم الهياكل الرياضية وتخفيف الأعباء المالية المسلطة عليها، بما يسمح لها بتسوية وضعياتها والمشاركة في البطولات الوطنية والمسابقات الدولية دون عراقيل إدارية أو مالية.

وأكدت الوزارة في بلاغها أن العمل متواصل على إعداد مشروع قانون جديد يتعلق بالهياكل الرياضية، في سياق مواصلة جهود الإصلاح وتطوير المشهد الرياضي الوطني.

منع التخييم على البحر بشواطئ نابل

أكدت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي مواصلة حملات التصدي للتجاوزات والإنتصاب العشوائي ومنع التخييم على الملك العمومي البحري إلى موفى الموسم الصيفي بكامل شواطئ ولاية نابل.

وقد قامت الوكالة بحملة مشتركة بالتنسيق بين وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي فرع نابل و الحرس البحري و بلدية نابل، لرفع الإخلالات المتواجدة على الشواطئ، وفق بيانات نشرتها الوكالة الثلاثاء الماضي.

وأسفرت الحملة عن حجز عدد من معدات التخييم بكل من شواطئ "نيابوليس" و"سيدي المحرصي" و"بين الوادين" و"ميموزا" إضافة الى إزالة مخيمات تمثل نقطة سوداء بالشاطئ المذكور.

وأعلنت الوكالة عن تواصل حملات التنظيف اليدوي للشواطئ لتشمل يوم الاثنين الماضي شواطئ صانغو بجرجيس وياتي 1 بجربة تحت إشراف و متابعة فرعها الجهوي بولاية مدنين وذلك في إطار تنفيذ برنامج تمشيط الرمال وغربلتها بصفة دورية والتنظيف اليدوي للكثبان الرملية ومداخل الشواطئ.

مرصد سلامة المرور ينفي تعميم اختبارات الكحول والمخدرات في الفضاءات العامة

نفى العميد شمس الدين العدواني، رئيس مكتب التنسيق والاتصال بالمرصد الوطني لسلامة المرور، صحة ما راج حول إخضاع المواطنين لتحاليل الكحول والمخدرات عشوائيًا في الأماكن العامة، مؤكّدًا أن هذه الاختبارات موجّهة فقط لمستعملي الطريق، وخصوصًا السائقين، وفي حالات تدعو للتدخل الأمني.

وأوضح، في تصريح اذاعي أن القانون يضمن حرية التنقل ولا يسمح بالتدخل إلا عند وجود مؤشرات واضحة، خاصة أثناء القيادة.

وأشار العدواني إلى أن الجهاز الذكي الجديد لقياس نسبة الكحول في الدم يُصدر نتائجه في غضون 5 إلى 10 دقائق فقط، موضحًا أن الحد القانوني المسموح به هو 0.3 غ/ل، أي ما يعادل نحو كأسين صغيرين من النبيذ.

وبيّن أن العقوبات على السياقة تحت تأثير الكحول تشمل خطايا مالية بين 200 و500 دينار، وسحب رخصة السياقة، والسجن لمدّة تصل إلى 6 أشهر أو إحدى العقوبتين.

أما بخصوص اختبارات المخدرات، فأوضح أن المشروع لا يزال قيد الدراسة، وفي حال اعتماده سيتم تطبيق القوانين المتعلقة باستهلاك المواد المخدّرة، والتي تتضمّن عقوبات سجنية وخطايا مالية.

صدر بالرائد الرسمي: الرئيس قيس سعيّد يختم تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم الثلاثاء الماضي قانون عدد 14 لسنة 2025 مؤرخ في 28 جويلية 2025 يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية بعد ختمه من رئيس الجمهورية قيس سعيّد.

وتمّ يوم الخميس 24 جويلية 2025 المصادقة على مقترح هذا القانون برمته بـ92 نعم و7 إحتفاظ و6 رفض.

وفيما يلي النص الكامل للقانون:

فصل وحيد : تلغى أحكام الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 96 (جديد): يعاقب بالسجن مدة ستة (6) أعوام وبخطية تساوي قيمة المضرة الحاصلة للإدارة الموظف العمومي أو شبهه، وكل مستخدم في مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية تساهم الدولة في رأسمالها، المكلف بمقتضى وظيفه ببيع أو صنع أو شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب، الذي تعمد استغلال صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.

وإذا حصل الإضرار بمؤسسة تساهم الدولة في رأسمالها فإن الخطية تحتسب بقدر نسبة إسهامها فيها.

الفصل 98 (جديد) على المحكمة في جميع الصور المنصوص عليها بالفصل 96 (جديد) أن تحكم فضلا عن العقوبات المبينة بهذا الفصل برد ما وقع الاستيلاء عليه أو اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح ولو انتقلت إلى أصول الفاعل أو فروعه أو اخوته أو زوجه أو أصهاره وسواء بقيت تلك الأموال على حالها أو وقع تحويلها إلى مكاسب أخرى. ولا يتحرر هؤلاء من هذا الحكم إلا إذا أثبتوا أن مأتى هذه الأموال أو المكاسب لم يكن من متحصل الجريمة مع مراعاة الفقرة الثانية من الفصل 96 (جديد).

وللمحكمة في جميع الصور الواردة بالفصل المذكور أن تسلط إحدى العقوبات التكميلية المقررة بالفصل الخامس من هذه المجلة على من ثبتت إدانته.

1500 بناية آيلة للسقوط في تونس الكبرى و أكثر من 500 تشكل خطرًا مباشرا

كشفت المديرة العامة للتهيئة العمرانية والبناء والتهذيب ببلدية تونس، نرجس الرياحي، أن عدد البنايات الآيلة للسقوط في تونس الكبرى بلغ 1500 بناية، موزعة على ولايات تونس، بن عروس، أريانة، ومنوبة.

وأوضحت الرياحي، في تصريح إذاعي الثلاثاء الماضي أن من بين هذه البنايات، هناك أكثر من 500 مبنى تمثل خطرا حقيقيا وتنذر بانهيار وشيك، ما يشكّل تهديدًا مباشرًا لسلامة المواطنين القاطنين بها أو المارين بجوارها.

وبيّنت الرياحي أن بلدية تونس تتدخل في هذه الحالات استنادًا إلى تقارير الخبراء المختصين، الذين يقومون بمعاينات أولية ونهائية للبنايات المتضررة. إلا أن البلدية، وفق تصريحها، لا تنتظر دائمًا صدور هذه التقارير في حال تبيّن وجود خطر فوري يهدد الأرواح.

وفي مثل هذه الحالات، يسمح القانون للمصالح البلدية المختصة بالتدخل العاجل، حيث يتم إخلاء العقار كليًا أو جزئيًا، ثم الشروع في هدم الأجزاء المهددة بالانهيار، وذلك بهدف حماية السكان ورفع الخطر.

وأكدت الرياحي في ختام تصريحها أن بلدية تونس تواصل جهودها في رصد هذه البنايات ومتابعة أوضاعها بصفة دورية، داعية إلى مزيد من التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية للحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة.

تونس

أحكام سجنية بين 10 و 12 سنة على مهربي المخدرات

أصدرت هيئة الدائـــرة الجنائية بمحكمة الاســـتئناف بتونس أحكاما بين 10 و 12 ســـنة ســـجنا في حق عصابة تتكون من 3 أشـــخاص من بينهم موظف باحدى الوزارات تخصصوا في تهريب شـــحنات المخـــدرات وترويجها بعد جلبها مـــن مدينة القصرين الى تونس باســـتغلال نشـــاط زعيم العصابة وهو موظف بإحدى الوزارات الحساسة لتفادي التفتيش الأمني.

وقـــد تم إيقاف المتهمين بمنطقة ســـيدي حســـين قادمين من القصريـــن وبحوزتهم 36 كلـــغ من مخدر الزطلـــة وقد اعترفوا بنشاطهم في ترويج المخدرات منذ فترة.

المهدية

وفاة امرأة وطفل في حادثتي غرق منفصلتين

شـــهد كورنيش المهدية، وتحديدا منطقة الســـقالة (أين تمنع السباحة) حالتي غرق لزوجين، أصيلي ولاية أريانة ،حيث توفيت المـــرأة البالغة من العمر 55 ســـنة على عين المـــكان رغم تلقيها الإسعافات من طرف الحماية المدنية وتم نقل الزوج الى المستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية.

كما تم تسجيل حالة وفاة أخرى بشاطئ الإستراحة لطفل ،يبلغ من العمر 8 سنوات، وهو أصيل العميرة.

بنزرت

إنقاذ 11 جزائريا وتونسي من الغرق في رحلة غير نظامية

تمكنت الاجهزة الإنقاذية التونســـية المشـــتركة من نجدة 12 شخصا، من بينهم 11 فردا يحملون الجنسية الجزائرية وشخص تونسي الجنســـية كانوا يعتزمون الاتجاه إلى السواحل الإيطالية في رحلة غير نظامية انطلاقا من سواحل منطقة قالمة الجزائرية، بعد أن تعطل مركبهم في عرض البحر.

وكان هؤلاء الشـــبان، من منطقة الطارف، ابحروا إنطلاقا من منطقة قالة الجزائرية على متن مركب صيد تقليدي الصنع سرعان ما تعطب على مســـتوى المياه الدولية، لتقـــرر المجموعة مغادرته ومواصلة الرحلة على متن مركب صغير الحجم كانوا حملوه معهم ، لكن سوء الأحوال الجوية منعتهم من المواصلة.

وقد تم رصدهم في مرحلة اولى من قبل مصالح البحرية الوطنية والحرس البحري الذين تولوا توجيههم إلى ســـواحل منطقة كاف عباد من معتمدية سجنان .

وقد تم التعهد بجميع الأشخاص من قبل مصالح الحماية المدنية وبقية الاجهزة التونســـية والســـلطات الجهوية والمحلية وتقديم الاعاشة والاسعافات الاولية للجميع .

معبر الذهيبة

احباط محاولة تهريب أدوية إلى بلد مجاور

في إطـــار مكافحة تهريـــب الأدوية إلى خارج البلاد التونســـية، تمكنت مصالـــح الديوانة بالمكتب الحـــدودي بالذهيبة من ضبط كميـــة من الأدوية مخفية بإحكام على متن ســـيارة تحمل ترقيم منجمي أجنبي عند القيام بإجراءات مغادرة التراب الوطني حيث انه باخضاع الســـيارة إلى التفتيش الدقيق تم العثور على ما يناهز الألف علبة دواء (أدوية ضغط الدم وأمراض القلب وأدوية خاصة بعمليات زرع الأعضاء وغيرها) ، داخلها .

تم تحرير محضر حجز في الغرض وقدرت قيمة الأدوية المحجوزة 35 ألف دينار وأذنت النيابة العمومية إثر استشارتها بإحالة الملف إلى المصالح الأمنية المختصة لمواصلة التحريات.

بنزرت

انتشال جثة شاب غرق في البحر

قامت وحـــدات الإنقاذ ،التابعة لمركز الحمايـــة المدنية ببنزرت، بانتشال جثة شاب غرق بمنطقة الجوابي بعمادة كاب زبيب

وقد تولت مصالح الحماية المدنية بمعية وحدات الحرس البحري رفع الجثة، قبل توجيهها إلى المستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة ببنزرت لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

للتذكير فإن الهالـــك، يبلغ من العمر 22ســـنة وأصيل إحدى مناطق ولاية بن عروس، كان قد قدم رفقة 3 من أصدقائه للسباحة بشاطئ الجوابي المعروف بخطورته، وتحجير السباحة فيه طيلة السنة، ليلقي حتفه غرقا في ظل تقلب الطقس وقوة الرياح.

بنعروس

بطاقة إيداع بالسجن في حق مغني راب

أصدر قـــاضي التحقيق الأول بالمحكمـــة الابتدائية ببن عروس بطاقة ايداع بالســـجن في حق مغني الراب المعروف علاء وذلك على ذمة بحث تحقيقي.

وكان منطلـــق الأبحـــاث في ملـــف القضية، اثـــر تمكن أعوان الحرس الوطني من تفكيك شـــبكة لترويج المخدرات وايقاف عدد من عناصرها وادراج آخرين في التفتيـــش من بينهم مغني الراب المعروف علاء.

وبتقدم الأبحـــاث أمكن إيقاف علاء والاحتفـــاظ به من طرف أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني ببن عروس، بإذن من قاضي التحقيق المتعهد بالبحث، والذي تولى لاحقا اســـتنطاقه بحضور محاميه قبل أن يقرر إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه على ذمة البحث.

نابل

وفاة شاب في اصطدام سيارة بدراجة نارية

توفي شـــاب، في العقد الثالث من عمره ، أصيل قليبية، إثر حادث مرور جد على مســـتوى مدخل حمـــام العزاز وأصيـــب مرافقه بإصابات خطيرة تم نقله إلى المستشفى الجامعي الطاهر المعموري بنابل. وتتمثل صورة الحادث في اصطدام سيارة بدراجة نارية كان على متنها شابين.

جندوبة

انقلاب جرار فلاحي يؤدي بحياة سائقه

لقي كهل، في العقد الرابع من عمره، حتفه في حادث انقلاب جرار فلاحي بمنطقة الجواودة وادي البربر، التابعة لفرنانة.

وكان الهالك بصدد جمع التبن وربطـــه على متن جرار فلاحي وآلة ربط بهذه المنطقة الجبلية الوعرة لينقلب به الجرار في منحدر وتســـبب له في أضرار بدنية بليغة بعد أن عجز سكان المنطقة عن انتشـــاله من تحت الجـــرار وقد تدخلت وحـــدات الحماية المدنية لإنتشال الجثة بعد ساعتين . وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بجندوبة بنقل الجثة الى المستشـــفى لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

العمران

الكشف عن جريمة قتل فتاة

تمكنت وحدات الأمن الوطني بالعمران من القبض على شـــابين يُشتبه في تورطهما في جريمة القتل التي هزت منطقة الجبل الأحمر وراحت ضحيتها فتاة عشرينية في أواخر شهر جوان الفارط.

وحســـب المعطيات الأولية المتوفرة فإن الفتاة تم العثور عليها جثة هامدة، وعلى جسدها آثار طعنات أدت على ما يبدو إلى وفاتها في ظروف غامضة.

ومن المنتظر أن تنطلق الأبحاث مع الشابين المُشتبه بهما خلال الســـاعات القادمة من أجـــل تحديد أســـباب الجريمة وظروفها وملابساتها الكاملة وكيف توفيت الضحية التي فارقت الحياة عن سن الـ 22 سنة في ظروف لم تتضح كامل معالمها حد اللحظة.

قابس

الاحتفاظ بصاحب كلاب هاجمت مواطنا

أذنت المحكمة الابتدائية بقابس بالاحتفاظ بصاحب الكلاب التي هجمت على مواطن بمنطقة الفجيج، من معتمدية منزل الحبيب، لمدة 48 ســـاعة على ذمة التحقيق واحالة الأبحاث العدلية لفرقة الحرس الوطني بقابس.

وللتذكير فإن الحادثة جدت، الاســـبوع الماضي حيث هجم حوالي 9 كلاب من النوع الشرس على أحد متساكني المنطقة بينما كان في طريقه إلى العمل ما خلف له أضرار جســـدية ونفسية كبيرة حيث خضع لثلاثة عمليات جراحية بالمستشفى الجامعي بقابس .

الشامي يفتتح جولته التونسية من مهرجان الحمامات وسط حضور جماهيري كبير

افتتح الفنان السوري الشامي مساء الثلاثاء 29 جويلية الجاري جولته التونسية، من خلال مشاركته في الدورة التاسعة والخمسين لمهرجان الحمامات الدولي، وذلك في حفل شهد حضورا جماهيريا كبيرا تنوّع بين مختلف الفئات العمرية، تقدّمهم الشباب والمراهقون الذين أبدوا تفاعلا واضحا منذ اللحظات الأولى.

ومع انطلاق الحفل على أنغام أغنيته "جيناك"، صعد الشامي إلى الركح وسط تصفيق حار وهتافات حماسية. وقد عبّر عن اندهاشه من حماس الجمهور التونسي بقوله: "شو هالطاقة ها الحلوة؟ وشو هالتونس؟"، قبل أن يبادل الحاضرين ببعض العبارات باللهجة التونسية، وهو ما زاد من حماسة الجمهور وتفاعله.

تفاعل الجمهور الكبير لم يكن مفاجئا؛ بل كان بمثابة تأكيد حي على المكانة التي بات يحتلها الشامي في المشهد الفني العربي، خاصة في أوساط الشباب الذين يحفظون أغانيه عن ظهر قلب. و بين أغنية وأخرى، لم يخف الشامي انبهاره بحرارة التفاعل، فخاطب جمهوره قائلا: "شكرا على كل شي، وعلى الأصوات الحلوة والاستقبال الرائع... نحبكم برشا برشا!"

هذا التفاعل لم يكن مؤقتا أو عابرا، بل امتد على كامل السهرة. فقد تقاسم الشامي مع جمهوره باقة من أبرز

أعماله حيث غنى "خذني"، و"تشيل"، و"يلي دار"، و"بفديكي"، وسط مشاركة جماعية وحماس لافت.

توالت الإيقاعات مع "بلاكي"، و"صبرا"، قبل أن ينتقل الشامي إلى "ميدلي" مزج فيها مقتطفات من عدة أغاني، في تفاعل أشبه بجوقة شعبية من مئات الأصوات. لحظة الذروة جاءت عند أدائه "يا ليل ويالعين"، واحدة من أنجح أغانيه مؤخرًا، حيث ردد الجمهور كلماتها عن ظهر قلب، في مشهد مؤثر جمع بين الحب الجماعي للموسيقى وبين أداء نابع من القلب.

ومع اقتراب الختام، تابع الشامي أداءه بمجموعة أغاني عاطفية لامست وجدان الجمهور، من بينها "تحت سابع أرض"، و"سمتيك سما"، و"ليلى"، و"وين"، و"دوالي"، قبل أن يختم الأمسية بأغنيته "دكتور"، التي جمعت بين الروح العاطفية والإيقاع الإلكتروني المعاصر.

في هذا العرض الذي طغت عليه الأجواء الإيقاعية والتفاعل الجماهيري، افتتح الفنان السوري الشامي جولته في تونس، مستهلا أولى محطاته من مهرجان الحمامات. و قد اتّسم الحفل بحضور جماهيري لافت وتواصل مباشر بين الفنان وجمهوره، ما أضفى حيوية واضحة على السهرة.

ريم حمزة

ناصيف زيتون على مسرح قرطاج:

حفل استثنائي وجمهور قياسي

في سهرة فنية استثنائية، أطل النجم السوري ناصيف زيتون على جمهور مهرجان قرطاج الدولي في دورته الـ59، يوم الأربعاء 30 جويلية، ليؤكد مرة أخرى قوة العلاقة التي تربطه بالجمهور التونسي، والتي باتت قصة حب متجددة على مدى السنوات.

حفل ناصيف زيتون شهد حضورا جماهيريا كبيرا امتلأت على إثره مدرجات المسرح الأثري، في مشهد يعكس شعبية الفنان الكبيرة في تونس. حضور غير مسبوق يعبر بوضوح عن علاقة خاصة تجمع ناصيف وجمهوره التونسي، علاقة بدأتها أولى وقفات الفنان على مسرح قرطاج وتطورت عبر كل ظهور جديد.

في وسط هذا الحضور الكبير، لم تخِف الأجواء الحميمية والمودة التي غمرها ناصيف، إذ كانت الممثلة اللبنانية دانييلا رحمة، زوجة الفنان، من بين الحاضرين، تعكس دعمها المستمر لمسيرته الفنية.

وخلال كلمته المؤثرة التي ألقاها في بداية الحفل، عبّر ناصيف زيتون عن حبه الكبير وامتنانه للجمهور التونسي ، قائلا: "شكرا لكم جميعا، وأتوجه بالشكر لكل القائمين على هذا المهرجان الذي يحتل مكانة خاصة في قلبي. قرطاج الغالي، أنا أتشرف بوجودي بينكم اليوم."

وأضاف ناصيف: "الجمهور التونسي بالنسبة لي ليس مجرد جمهور، إنه عائلة تحيط بي بدفء لا يوصف، وهذه العلاقة النادرة التي نشأت هنا منذ أول لقاء لي معكم تعني لي الكثير، وأتمنى أن تستمر وتتطور في السنوات القادمة."

وخلال الحفل، قدم ناصيف تحية وفاء إلى الراحل الكبير زياد الرحباني، حيث أدى أغنيته الشهيرة "قديش كان في ناس"، التي لحنها زياد لوالدته السيدة فيروز، في لحظة امتزج فيها الحزن بالوفاء.

ولم ينسَ "زيتون" فلسطين، حيث أهدى للجمهور العربي أغنية "وين ع رام الله"، معبرا عن تضامنه العميق مع القضية الفلسطينية.

وكانت مفاجأة الحفل استضافة ناصيف زيتون للفنان التونسي مرتضى الفتيتي على المسرح، حيث قدما معا ديو "يا سيدي انسى" معلنين عن تعاون جديد بينهما. ولم تتوقف المفاجآت هنا، فبطلب من ناصيف، أدى مرتضى أغنيته الشهيرة "يا بابا"، التي شارك الجمهور بحماس ومحبة في ترديدها".

وعلى مدار ساعتين متواصلتين، استعرض ناصيف باقة من أشهر أغانيه التي ردّدها الجمهور معه عن ظهر قلب، مثل "حب جنون"، "نامي على صدري"، "مش عم تضبط معي"، "أزمة ثقة"، "مجبور"، "بالأحلام"، "أنا معك"، و"كذبة"، مضيفا بذلك أجواء من الفرح

والحنين مع كل لحن وكلمة.

بين أغنية وأخرى، لم يخِف ناصيف زيتون انبهاره الكبير بحفاوة الجمهور التونسي وتفاعله المستمر، فكان يمازحهم ويعبر عن شكره العميق لمحبتهم ووفائهم الذي يشعر به بكل صدق.

وفي تصريح خاص لـ24/24، قال ناصيف زيتون: "أنا سعيد جدا بالتفاعل الكبير من جمهور تونس، في كل مرة يفاجئني بمحبته ووفائه، وبالكم الهائل من الحب الذي يغمرني به. أتمنى أن يجمعنا الله دائما على الخير في السنوات القادمة.. و من طموحاتي أن أكون دائما حاضرا في تونس، لأن مهرجان قرطاج يشكل محطة مهمة جدا في مسيرتي الفنية."

ريم حمزة

موجة الاعتراف الجماعي بدولة فلسطين:

هل نحن أمام منعطف تاريخي؟

محمد بن محمود

في خطـــوة وصفت بأنها «تاريخية» وغير مســـبوقة من حيـــث التوقيت والمضمـــون، أعلنت 15 دولـــة، بينها فرنسا وكندا وأستراليا، نيتها الاعتراف بدولة فلسطين، في بيان جماعي صدر عن مؤتمر وزاري في نيويورك برعاية فرنســـية ســـعودية، انعقد يومي 28 و29 جويلية 2025.

وجاء هـــذا الإعـــلان في ظل حرب متواصلة على غـــزة منذ أكثر من 650 يوما، وحصار خانق، ودمار شـــامل، ومأســـاة إنســـانية قلّ نظيرها، ما دفع مراقبـــين إلى اعتبار هذا الاعتراف الجماعي تحولا سياسيا يعكس اهتزاز المعايير الأخلاقية للغرب وســـعيه إلى إعادة التوازن لصورته المتآكلة.

تحرك دبلوماسي متأخر لكنه فارق

لطالمـــا ظـــلّ الاعـــتراف بالدولة الفلسطينية مطلبا عربيا، وفلسطينيا، وشـــعبيا في العديد من الدول الغربية، لكنه ظل يصطدم بـ«الفيتو» الأمريكي أو الحـــذر الأوروبـــي، أو الخضـــوع لتوازنات دولية تُراعـــي المصالح مع «إسرائيل». لذلك، فإن التحول الجديد لا يُقـــرأ فقط من زاوية عـــدد الدول أو مكانـــة بعضها ضمـــن مجموعة العشريـــن، وإنما من حيـــث الظرف السياسي والإنساني الذي جاء فيه.

لقد قـــادت فرنســـا، بمشـــاركة الســـعودية، هذا التحرك الدبلوماسي في نيويـــورك، وجمعت إلى جانبها دولا مثـــل كندا وأســـتراليا، ودولا أوروبية أخرى مثل فنلندا وآيرلندا وإســـبانيا وســـلوفينيا والنرويج. بعضها سبق وأن اعـــترف بفلســـطين، وبعضهـــا الآخر أعرب لأول مـــرة عن عزمه على الاعتراف، في موقف يُعد كسرا صريحا لحالة «التواطؤ الصامت» التي دامت سنوات.

ويقول وزير الخارجيـــة الفرنسي جون نويل بارو، في منشور على منصة «إكس»، إن فرنســـا و14 دولة أخرى توجه «نداء جماعيـــا» تعبر فيه عن «عزمها الاعتراف بدولة فلســـطين»، داعيا من لم ينضم بعد إلى اتخاذ نفس الخطوة.

أســـباب الاعـــتراف: بـــين الضغط الشعبي والخشية من المحاسبة

بحسب رائد الصلاحات، رئيس المركز الأوروبي الفلسطيني للإعلام، فإن هذا التحـــرك الجماعي لا يمكن فصله عن الحرج الذي تعيشه الحكومات الغربية أمام شعوبها، خصوصا في ظل اتساع رقعة التظاهرات المنـــددة بالإبادة في غزة، وانتشار صور الأطفال الجائعين تحت الأنقـــاض، وفشـــل المنظومة الدولية في إنقاذ الأرواح.

فالعـــدوان الإسرائيـــلي المســـتمر، دون رادع، وضـــع تلـــك الحكومات أمام مســـاءلة أخلاقية متصاعدة من شـــعوبها وناخبيها. من نيويورك إلى باريس، ومن مدريد إلى أوتاوا، تطالب الحناجر بوقـــف التواطـــؤ، وتحمّل الحكومات الغربية مسؤولية الصمت والدعم العسكري المباشر وغير المباشر للاحتلال.

ويبدو أن الاعتراف بفلسطين، في هذا السياق، لم يعد خيارا سياسيا فحسب، بـــل ضرورة أخلاقية وأداة لامتصاص الغضب الشـــعبي، وحتـــى محاولة للهـــروب إلى الأمام عـــبر تقديم تنازل رمزي لا يُكلّف كثيرا، لكنه يُحسّن من صورة تلك الحكومات.

هل نحن أمام تحول في ميزان القوى الدولي؟

ربما يكون الاعتراف بدولة فلسطين، بحد ذاته، غير كاف لتغيير ميزان القوى على الأرض، لكنه خطوة تحمل رمزية عالية، من شـــأنها أن تضع الاحتلال أمام واقع قانوني جديد. فالتعامل مع دولة فلســـطينية ذات سيادة، معترف بها رســـميا من قبل الـــدول الغربية، ســـيُلزم هذه الدول مستقبلا بمواقف أكثر اتســـاقا مع القوانـــين الدولية، ســـواء في ما يتعلق بجرائم الحرب أو الاستيطان أو حق العودة.

كما أن هذا الاعـــتراف يُعيد النقاش حول حل الدولتـــين إلى الواجهة، بعد أن غيّبته آلـــة الحـــرب الإسرائيلية، واســـتراتيجية فرض الأمـــر الواقع، والتوســـع الاســـتيطاني الذي التهم مساحات واسعة من الضفة الغربية، وحرّك ملف الضـــم التدريجي دون رد دولي حازم.

في هذا الســـياق، جاء إعلان رئيس الوزراء البريطاني كير ســـتارمر بأن بلاده ستعترف رسميا بدولة فلسطين بحلول ســـبتمبر المقبـــل، إذا لم تتخذ إسرائيل خطـــوات ملموســـة لوقف العـــدوان على غزة، كرســـالة ضغط واضحة، تعكس وعيا جديدا بأن بقاء الأمور على حالهـــا لم يعد ممكنا، وأن الاســـتقرار الإقليمي والدولي يمر عبر حل سياسي عادل.

بين التهديدات الإسرائيلية والتطبيع المتراجع

الرد الإسرائيـــلي على هذه الخطوات لم يتأخر، وإن جاء ضمنيا. إذ وصفت القناة 12 الإسرائيلية البيان المشـــترك بأنه «ضربة موجعة» للدبلوماســـية الإسرائيليـــة التي ظلت تســـتثمر في التطبيع، وتستقوي بالعلاقات الجديدة مع دول عربية وآســـيوية وأفريقية، لإضفاء الشرعية على احتلالها.

لكن، في ظل استمرار المجازر في غزة، وفشـــل المشروع الإسرائيلي في تركيع المقاومة، بدأت كثير مـــن الدول تعيد النظر في سياســـتها، خصوصا بعد أن بات التطبيـــع مرادفا للتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

كما أن التحـــولات الجارية تُضعف قدرة الاحتلال على عزل الفلسطينيين دوليا. فكل اعتراف جديد يُبطل سردية الاحتلال القائمة على «الفراغ السيادي» في الأراضي المحتلـــة، ويدفـــع باتجاه التعامل مع الفلسطينيين كطرف ندّي، يُفترض أن تُحترم ســـيادته وحدوده، لا كجماعة ســـكانية خاضعة لسلطة إدارية كما تحاول إسرائيل تصويرها.

اعتراف لا يكفي... لكنه بداية

لا شـــك أن اعـــتراف 15 دولة دفعة واحدة، بينهـــا دول وازنة سياســـيا واقتصاديا، يحمـــل في طياته مؤشرا سياســـيا بالغ الأهمية، لكنه لا يعني تلقائيا أن الاحتلال ســـيتراجع، أو أن الفلسطينيين سينالون حقوقهم فورا. فمثل هذا الاعتراف يظل رمزيا ما لم يُترجم إلى خطوات عملية، من قبيل:

تقديـــم دعم دبلومـــاسي وقانوني لفلسطين في المحافل الدولية؛

فرض عقوبات على الاحتلال في حال مواصلته العدوان والاستيطان؛

تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة دون قيد؛

تقييد صادرات السلاح لإسرائيل؛

إنهاء مظاهـــر التطبيع والدعم غير المشروط للاحتلال.

أما إذا ظل الاعـــتراف مجرد خطوة منفردة، دون إجـــراءات ردعية، فقد يتحول إلى محاولة لتبييض الســـجل الســـياسي لتلك الدول، دون أن يحقق اختراقـــا حقيقيـــا لصالح الشـــعب الفلسطيني.

هل يشكل هذا الاعتراف قاعدة لحراك عالمي أكبر؟

التجارب السابقة تُثبت أن التحولات في السياسة الدولية تبدأ عادة بخطوات رمزية، ثم تتســـع تدريجيا. ففي عام 2012، حصلت فلســـطين على صفة دولـــة غير عضـــو في الأمـــم المتحدة، بموافقة 138 دولة، لكن ذلك لم يغير شيئا في الواقع الميداني.

اليوم، بعد أن بلغ عدد الدول المعترفة بفلســـطين 147 دولة، أي نحو 75% من دول العالم، فإن أي اعتراف جديد من طـــرف دول غربيـــة وازنة، مثل فرنســـا وبريطانيا وكندا وأستراليا، قـــد يُحدث فارقا كبيرا على مســـتوى التوازنات داخل المؤسســـات الدولية، لا ســـيما في مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمحكمة الجنائية الدولية.

كما أن الاعـــتراف الغربـــي بدولة فلسطين، إذا تواصل وتوسّع، سيُقوّض الحجة الإسرائيلية القائمة على اعتبار الأراضي الفلسطينية «متنازعا عليها»، ويُعيد الاعتبـــار إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو ما قد يُعطي دفعة جديدة للديبلوماسية الفلســـطينية، ويُعزز جهودهـــا القانونيـــة لمحاكمة قادة الاحتلال عـــلى الجرائم المرتكبة في غزة والضفة والقدس.

منعطف لا يُستهان به

الاعتراف الجماعـــي المنتظر بدولة فلســـطين لا يُنهي المأساة، لكنه يُعلن بداية مرحلة جديـــدة. مرحلة تتعرّى فيها ازدواجية المعايير، وتنكشف فيها هشاشـــة السرديـــة الإسرائيلية التي صمدت لعقود بفضـــل الدعم الغربي المطلق.

إنـــه اعتراف قد لا يكـــون كاملا أو كافيـــا، لكنه يُعد أول خـــرق جدّي في جدار الصمت، ويشكّل ضغطا متزايدا على دولة الاحتلال التي لم تعد تجد من يدافع عنها دون أن يدفع ثمنا أخلاقيا أو انتخابيا.

في ظل هذه التحولات، تبدو القضية الفلسطينية مرشحة للعودة بقوة إلى صدارة الأجنـــدة الدولية، لا باعتبارها عبئا إنسانيا، بل كقضية تحرر وطني تستحق الإنصاف والدعم.

وما كان مســـتحيلا بالأمس، بات ممكنا اليوم، في انتظار أن يتحول هذا «الممكن» إلى فعل سياسي مُلزم، يحترم إرادة الشـــعب الفلســـطيني، ويُنهي أطول احتلال عرفه التاريخ المعاصر.

للتغطية على جريمة التجويع في غزة

الكيان الصهيوني يضلل العالم بخدعة المساعدات الجوية

في مشهدٍ ينتمي إلى فنون الحرب النفسية أكثر من كونه استجابة إنسانية، أقدم الكيان الإسرائيلي على تنفيذ ما وصفته منظمات دولية بأنه "عرض استعراضي مخادع" يتمثل في إسقاط مساعدات إنسانية من الجو على قطاع غزة، بينما يُخضع أكثر من مليوني إنسان لحصار خانق حوّل الجوع والموت البطيء إلى واقع يومي.

المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها وكالة "الأونروا"، لم تتأخر في فضح هذه الخطوة التي اعتُبرت محاولة رخيصة لتلميع صورة الكيان الغارق في جرائم التجويع، وصرف أنظار العالم عن جريمة الحصار الكلي التي يفرضها منذ شهور على القطاع، والذي حوّل لقمة العيش وجرعة الدواء إلى ترفٍ بعيد المنال.

الجوع كسلاح: الكيان الإسرائيلي يصنع الكارثة ثم يدّعي الإغاثة

منذ مارس الماضي، صعّد الكيان الإسرائيلي من سياسة الحصار الشامل على قطاع غزة، مانعًا دخول الغذاء والوقود والدواء، ومستهدفًا البنية التحتية للمياه والكهرباء والمشافي بشكل ممنهج، وفي ظل هذا الحصار، بدأ يظهر شكل جديد من أشكال الإبادة، الإبادة بالجوع، حيث باتت صور الأطفال والرضّع الذين يموتون جوعًا وسوء تغذية، تتصدر تقارير المنظمات الطبية.

تحت ضغط دولي متزايد ومع تزايد التوثيقات التي تُظهر الأثر الكارثي للجوع في القطاع، لجأ الكيان الإسرائيلي إلى خطوة دعائية تمثّلت في إسقاط كميات محدودة من المساعدات عبر الطائرات، في مشهد أشبه بـ"عرض سينمائي"، لا يمت بصلة لجوهر العمل الإنساني أو التزامات القانون الدولي.

لازاريني: ما يجري خداع إعلامي لا يُطعم الجياع

وفي هذا السياق، خرج المفوض العام لوكالة الأونروا، فيليب لازاريني، بتصريح حاد عبّر فيه عن رفضه المطلق لهذا النوع من "الإغاثة الزائفة"، وقال:

"اقتراح إسقاط المساعدات جواً على غزة ليس أكثر من وسيلة لصرف أنظار الرأي العام عن الواقع المرعب على الأرض، إنها طريقة مكلفة، غير فعّالة، وخطيرة جدًا على المدنيين الذين يسعون بيأس وراء لقمة العيش".

وشدد لازاريني على أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ الأرواح في غزة هي فتح المعابر البرية فورًا، وإدخال المساعدات عبر الشاحنات بشكل يومي ومنتظم، مشيرًا إلى أن 6000 شاحنة محملة بالمساعدات تقف في الأردن ومصر منذ أسابيع، تنتظر الضوء الأخضر من الكيان الإسرائيلي للدخول إلى القطاع.

وأضاف: "هذه الكارثة ليست طبيعية، إنها كارثة من صنع الإنسان، والمشكلة ليست في غياب الموارد، بل في غياب الإرادة السياسية لفتح المعابر وإنهاء الحصار، هذا ما يجب أن يُركز عليه المجتمع الدولي."

"

المساعدات الجوية" مهينة ومهندسة سياسياً

من جهتها، أصدرت منظمة "أورو-ميد" لحقوق الإنسان بيانًا مطولًا، وصفت فيه الخطوة بأنها:

"إهانة لكرامة الإنسان الفلسطيني، ومحاولة أخرى لتكريس سياسة الجوع كسلاح سياسي وعسكري يستخدمه الكيان الإسرائيلي لتحقيق أهدافه."

وجاء في البيان أن:

إسقاط المساعدات من الجو يمثل خطرًا جسيمًا على أرواح المدنيين، وخاصة أن معظم سكان غزة محاصرون في منطقة لا تتجاوز 15% من مساحة القطاع، ما يجعل أي إسقاط جوي عشوائي عرضة للتسبب في إصابات وقتلى.

هذه الطريقة لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان، بل تزيد الوضع سوءًا من خلال خلق تدافع واختناقات في أماكن السقوط.

الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو امتصاص الغضب الدولي، وخلق انطباع زائف بأن الكيان يسعى لحل الأزمة.

كما حذّرت المنظمة من خطورة القبول بهذه الآلية كبديل عن فتح المعابر، مؤكدة أن الحل الوحيد يكمن في إنهاء الحصار الظالم والسماح بتدفق المساعدات بشكل حر ومنظم ومنسق.

سجل دموي سابق "المساعدات القاتلة"

ليست هذه المرة الأولى التي تُستخدم فيها المساعدات الجوية كأداة دعائية، ففي العام الماضي، أقدمت بعض الدول الغربية والعربية، ومنها الولايات المتحدة، على إسقاط مساعدات عبر المظلات على مناطق في غزة، ما أدى إلى مصرع عدد من المدنيين الذين هرعوا إليها، إما بسبب سقوط الشحنات عليهم، أو بسبب التدافع والاشتباكات.

هذه الحوادث وثّقتها منظمات محلية ودولية، ما دفع العديد من الأصوات إلى التحذير من تكرار هذه التجربة، واعتبارها شكلًا جديدًا من الإذلال والتلاعب السياسي بمأساة إنسانية.

منظمة الصحة العالمية: كارثة تتسارع والأطفال في مرمى الموت

أظهرت تقارير منظمة الصحة العالمية أن القطاع يعيش وضعًا يتجاوز تعريف المجاعة، إذ بات هناك مئات الآلاف من الأطفال والرضّع في غزة يعانون من سوء تغذية حاد، بينما سجلت وزارة الصحة المحلية وفاة عشرات الأطفال خلال الأسابيع الأخيرة بسبب الجوع أو أمراض كان يمكن تفاديها بسهولة.

وأشارت المنظمة إلى أن:

أكثر من 650 ألف طفل في غزة باتوا في دائرة الخطر المباشر.

المستشفيات تستقبل يوميًا أعدادًا غير مسبوقة من المرضى المصابين بالجفاف وسوء التغذية.

غالبية الأسر لم تتمكن من توفير وجبة واحدة متكاملة خلال أسابيع.

هذه الأرقام، وإن بدت صادمة، إلا أنها لا تحرّك ضمير المجتمع الدولي بالصورة المطلوبة، وخاصة في ظل الغطاء الأمريكي والدولي الممنوح للكيان الإسرائيلي.

سياسة "هندسة الجوع" لفرض شروط سياسية

العديد من الباحثين في الشؤون الإنسانية اعتبروا أن ما يجري في غزة ليس مجرّد أزمة إنسانية عارضة، بل سياسة ممنهجة تُعرف باسم "هندسة الجوع"، أي استخدام التجويع كأداة ضغط سياسي.

في هذا الإطار، تسعى سلطات الاحتلال من خلال هذا الحصار، إلى:

إضعاف المجتمع الفلسطيني وتفكيك بنيته الداخلية.

ابتزاز القيادة السياسية والمقاومة الفلسطينية.

فرض شروط ميدانية وعسكرية على الأرض عبر إحداث أكبر قدر ممكن من الانهيار الإنساني.

وبينما يعاني أهالي غزة من هذا الجوع المركّب، تسعى حكومة الاحتلال إلى نقل المعركة من الميدان العسكري إلى الميدان الإنساني، معتقدة أن الحصار والتجويع سيدفعان الناس إلى اليأس والاستسلام.

رسائل دعائية موجهة للغرب وليس للفلسطينيين

اللافت في "مشهد إسقاط المساعدات" أنه لم يكن موجّهًا للفلسطينيين أنفسهم، بل إلى الرأي العام الدولي، وتحديدًا الأوروبي والأمريكي، الذي بدأ يشعر بالحرج من صور المجاعة والموت في غزة، في ظل تغطيات إعلامية لم يعد بالإمكان إخفاؤها.

بهذا المعنى، يسعى الكيان الإسرائيلي إلى:

التقليل من حدة النقد الدولي.

إظهار نفسه كطرف "متعاون" في المجال الإنساني.

امتصاص غضب المنظمات الحقوقية التي بدأت تصف الوضع في غزة بأنه يرقى إلى جريمة إبادة جماعية.

لكن الواقع أن هذه الخطوات لا تعدو كونها جزءًا من آلة دعائية كاذبة، تسعى لتبرئة الكيان من مسؤولية مجاعةٍ فرضها عمدًا وبقرارات عسكرية وسياسية مباشرة.

دعوات متصاعدة لرفع الحصار فورًا

وسط هذا الواقع المأساوي، تتصاعد دعوات المنظمات الدولية والناشطين الإنسانيين لرفع الحصار عن غزة فورًا، دون شروط أو مساومات، فالوضع لا يحتمل مزيدًا من التسويف أو الإلهاء الدعائي.

مفوض الأونروا لازاريني لخص الموقف الدولي بقوله:

"الطريقة الوحيدة لإنقاذ غزة هي إدخال المساعدات عبر البر، ووقف هذه السياسة اللاإنسانية، لا يمكن أن نبرر استمرار موت الناس بالجوع في عالم يفيض بالموارد والغذاء".

لا للمساعدات المسرحية... نعم للعدالة الإنسانية

إنّ ما يقوم به الكيان الإسرائيلي من عروض جوية واستعراضات إعلامية تحت مسمى "إغاثة"، هو في حقيقته محاولة لتغطية واحدة من أبشع الجرائم الجماعية في العصر الحديث، فحين يُستخدم الجوع كوسيلة حرب، لا تكون المساعدات الجوية حلاً، بل مجرد أداة خداع.

اليوم، المطلوب ليس "إسقاط طرود"، بل إسقاط الحصار

المطلوب ليس مظلّات تحمل علب غذاء، بل قرارات دولية صارمة تجبر الكيان على فتح المعابر، وتُحمّله المسؤولية الكاملة عمّا يجري في غزة.

الجوع في غزة ليس كارثة طبيعية... إنه قرار سياسي والمساعدات المسرحية لن تخفي الحقيقة.

التعطيش كسلاح إبادة ممنهج في غزة:

جريمة حرب ترويها مياه ملوثة

محمد بن محمود

في الوقت الذي يتواصل فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، تتكشف فصول جديدة من فظائع الاحتلال، تتجاوز القصف والدمار، لتغوص في عمق السياسات الإجرامية المنهجة التي تستهدف الإنسان الفلسطيني في جوهر وجوده. من بين أخطر هذه السياسات، برز ما يمكن تسميته بـ«حرب المياه» أو «التعطيش»، كسلاح إضافي تستخدمه «إسرائيل» في إطار حرب إبادة شاملة، تستهدف كل مقومات الحياة في القطاع المحاصر.

فالتعطيش، لم يكن مجرد نتيجة عرضية للقصف أو حصيلة جانبية لتدهور البنية التحتية، بل أصبح سلاحًا بحد ذاته، يُستخدم بوعي وتخطيط، في استكمال سياسة الحصار التي انطلقت منذ أكثر من 18 عامًا، لتبلغ ذروتها في هذا العدوان المتوحش الذي يسعى إلى إخضاع غزة بالكامل، وتركيع سكانها من خلال تجفيف منابع الحياة الأساسية.

منذ اللحظة الأولى: التعطيش كسلاح مركزي في العدوان

مع بدء الحرب ، لم تكتف سلطات الاحتلال بإغلاق المعابر ومنع إدخال المساعدات والوقود، بل سارعت إلى قطع إمدادات المياه القادمة من شركة «ميكروت» الإسرائيلية، والتي كانت تمد القطاع بجزء محدود من حاجته المائية. هذا القرار لم يكن عشوائيًا، بل كان مدروسًا في سياق الضربات الاستراتيجية التي استهدفت الطاقة والمياه والاتصالات.

وقد رافق ذلك استهداف مباشر لمحطات التحلية وآبار المياه، عبر الغارات المتكررة، ما أدى إلى تدمير شبه كامل للبنية التحتية للمياه. وبحسب معطيات بلدية غزة، فإن أكثر من 75% من المرافق المائية في المدينة تعرضت لأضرار بالغة، شملت تدمير 63 بئرًا من أصل 80، وتوقف محطة التحلية الرئيسية شمال غرب غزة عن العمل.

5 لترات للفرد يوميًا: ما دون خط الحياة

في ظل هذه الأوضاع الكارثية، لم يعد المواطن في غزة يحصل إلا على ما معدله 5 لترات من المياه يوميًا، وهو رقم صادم مقارنة بالمعيار الدولي الذي يوصي بـ100 لتر للفرد في اليوم الواحد، وفقًا لتقارير المؤسسات الدولية المعنية بالمياه والصحة.

هذا الانخفاض الحاد في الكمية، ترافق مع تدهور شديد في النوعية. فقد أصبحت المياه المتوفرة ملوثة إلى حد كبير، نتيجة اختلاطها بمياه البحر المالحة أو تسربات كيميائية، فضلًا عن انعدام عمليات المعالجة، بسبب توقف المحطات وانقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود.

والأسوأ من ذلك، أن أكثر من 96% من المياه في قطاع غزة باتت غير صالحة للشرب، حسب تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ما يجعل استمرار الحياة في القطاع معجزة يومية محفوفة بالمخاطر الصحية والبيئية.

مظاهر الأزمة: المياه تُباع وكأنها ذهب

في مشهد يعكس وحشية الحصار، تحولت المياه النظيفة إلى سلعة نادرة، تُباع بأسعار باهظة على شاحنات متنقلة في شوارع غزة، حيث يصطف الناس في طوابير طويلة للحصول على جالون أو اثنين من المياه. وقد بلغت أسعار الغالون الواحد (يساوي 3.785 لترات تقريبًا) ما يصل إلى 4 شواكل، وهو رقم كبير مقارنة بالأوضاع المعيشية المنهارة.

وما يزيد الطين بلة، أن هذه المياه التي تُشترى بأثمان باهظة لا تضمن الحد الأدنى من الجودة أو السلامة، بل كثيرًا ما تكون ملوثة أو ذات طعم غير مألوف نتيجة ملوحتها أو امتصاصها لمواد كيميائية من خطوط التوزيع المتآكلة.

إن هذا المشهد لا يعكس فقط أزمة مياه، بل يعبر عن تفكك شامل في منظومة الحياة المدنية، حيث يفقد الإنسان الفلسطيني أبسط حقوقه الطبيعية، ويُجبر على خوض معركة يومية من أجل البقاء.

الكارثة في مراكز الإيواء: شح المياه يفاقم الأوبئة

مع ارتفاع أعداد النازحين داخليًا إلى مستويات غير مسبوقة، وجد عشرات الآلاف من الفلسطينيين أنفسهم محشورين في مراكز إيواء بدائية أو خيام عشوائية، لا تتوفر فيها أدنى مقومات النظافة أو الصرف الصحي، فضلًا عن المياه النظيفة.

هذا التكدس السكاني الهائل، وسط ظروف تعطيش متعمدة، فتح الباب أمام انتشار واسع للأمراض المعوية والجلدية، خصوصًا بين الأطفال، الذين يشكلون أكثر من نصف سكان القطاع. وقد نبهت بلدية غزة، ومنظمات محلية أخرى، إلى أن هذه الأوضاع الصحية الكارثية قد تؤدي إلى انتشار الأوبئة بسرعة كبيرة، وتحوّل الأزمة الإنسانية إلى كارثة مفتوحة على المجهول.

تدمير البنية التحتية: جريمة مزدوجة

ما يلفت النظر في هذه الأزمة، أنها لم تكن نتيجة حتمية للحرب فحسب،

بل كانت نتيجة استهداف ممنهج للبنية التحتية. فقد تم قصف الآبار ومحطات التحلية وخزانات المياه وخطوط التوزيع، بما يعكس رغبة الاحتلال في تركيع غزة عبر تدمير مقدراتها الأساسية.

ويُقدّر أن أكثر من 100 ألف متر من خطوط شـــبكة المياه قد تضررت بشكل كبير، خصوصًا في المناطق الشرقية من المدينة، التي باتت في الغالب خارج الخدمة، نتيجة عدم تمكّن الطواقم الفنية من الوصول إليها بســـبب التهديدات الأمنية أو وقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية.

إن هذا التدمـــير لا يمكن تصنيفه إلا ضمن جرائم الحرب، نظرًا لاســـتهدافه المتعمد للمنشـــآت المدنية التي تكفل اســـتمرار الحيـــاة، خاصة في ظل الحصار الخانق ومنع دخول مواد الصيانة والمضخات والوقود.

منع الوقود: خنق غير مباشر للمياه

لا تقتصر سياسة الاحتلال على قطع المياه بشـــكل مباشر، بل تتضمن كذلك إجراءات غير مباشرة تؤدي إلى النتيجة نفســـها. فمنع إدخال الوقود إلى القطاع، يعني عمليًا شـــلّ قدرة محطات التحلية والمضخات والآبار على العمل، لأن معظم هذه المنشآت تعتمد على المولدات الكهربائية.

وقد نبّهت بلدية غزة والمؤسسات المحلية إلى أن الكميات القليلة التي يتم ضخها لا تُلبّي إلا جزءًا بسيطًا من احتياجات السكان، مما يجعلهم مضطرين للجوء إلى مياه ملوثة أو مياه البحر، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر صحية جسيمة.

المجتمع الدولي: صمت مريب على جريمة مكتملة الأركان

رغم وضوح الجريمة، وتوفر الأدلة الدامغة على أن التعطيش سياسة ممنهجة تنفذها سلطات الاحتلال، فإن ردود الفعل الدولية ما زالت خجولة ومحدودة، بل أقرب إلى الصمت المطبق. فلا الأمم المتحدة حرّكت ســـاكنًا لفتح تحقيق عاجل في جريمة التعطيش، ولا الدول الكبرى اســـتخدمت نفوذها للضغط من أجل إدخال الوقود والمعدات اللازمة لإعادة تشغيل البنية المائية.

هذا الصمت لا يُعـــد فقط تواطؤًا، بل يمكن أن يُفسر كتشـــجيع غير مباشر للاحتلال على المضي في سياساته الإبادية، دون أي رادع أو محاسبة.

الحق في الماء: حق إنساني يُنتهك بدم بارد

وفقًا للقانون الدولي، يُعد الحق في الحصول على مياه نظيفة وآمنة من الحقوق الأساســـية التي لا يجوز انتهاكها تحت أي ظرف، بما في ذلك أوقات الحرب. وقد أكدت مواثيق الأمم المتحدة أن حرمان الســـكان المدنيـــين من المياه يدخل ضمن الجرائم التي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

لكن الواقع في غزة يثبت أن هذه المواثيق أصبحت مجرد أوراق لا وزن لها أمام آلة القتل الإسرائيلية، التي لا تجد حرجًا في اســـتخدام الجوع والعطش كأدوات للإخضاع والتطهير العرقي، على مرأى ومسمع من العالم كله.

دعوات محلية واستغاثات دولية: هل من مجيب؟

وسط هذا المشـــهد القاتم، أطلقت بلدية غزة والمؤسســـات الحقوقية المحلية العديـــد من النداءات العاجلة إلى المجتمع الدولي، تطالب فيها بالســـماح بإدخال الوقود، وقطع الغيار، والمعدات اللازمة لصيانة شبكات المياه، والسماح للطواقم الفنية بالوصول إلى المناطق المتضررة.

كما طالبت بإعادة تشـــغيل خطوط مياه «ميكـــروت» الإسرائيلية التي كانت تغذي بعض الأحياء، قبل أن تُقطع بشكل كامل منذ بدء العدوان.

لكن حتى كتابة هذه الســـطور، لم تُترجم هذه النداءات إلى خطوات عملية على الأرض، ما يعمّق الجرح الفلســـطيني، ويجعل من حياة أكثر من مليوني إنسان رهينة بقرار سياسي إسرائيلي لا يُبدي أي نية للتراجع عن نهج الإبادة.

عندما يصبح الماء سلاح إبادة

في غزة، تحوّل الماء — ذلك العنصر الذي يرمز في كل الثقافات إلى الحياة والنقاء — إلى أداة قذرة في حرب قذرة. فـــأن تقتل الناس بالقصف، فذلك بربرية معلنة؛ أما أن تقتلهم بالعطش البطيء، فذلك نوع آخر من القتل، أشد خبثًا، وأعمق أثرًا.

إن استخدام التعطيش كسلاح في غزة، لا يكشف فقط عن الانحطاط الأخلاقي للاحتلال الإسرائيلي، بل يُعرّي كذلك هشاشـــة النظام الدولي، الذي يسمح بمرور مثل هذه الجرائـــم دون عقاب، ما يفتح الباب أمام تكرارها، في أماكن أخرى من العالـــم. لكن غزة، وكما عوّدتنا دائمًا، قادرة عـــلى الصمود، ولو على جرعة ماء واحدة.

السحر ينقلب على الساحر

ارتفاع حاد في الاضطرابات النفسية بين جنود الاحتلال

يشهد الجيش الإسرائيلي أزمة نفسية غير مســـبوقة بين جنوده، في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، تشـــير التقارير الإعلامية والبيانات الرســـمية إلى أن آلاف الجنود يعانون من اضطرابات نفسية حادة تشمل القلق، الاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، ما أدى إلى ارتفاع مقلق في معدلات الانتحار وتراجع ملحوظ في الروح المعنوية والاستعداد القتالي.

حســـب صحيفة يديعوت أحرونوت (27 جويلية 2025)، يخضع أكثر من 10,000 جندي إسرائيلي لعلاج نفسي نشـــط نتيجة تداعيات الحرب على غزة. نحو 3,600 جندي منهم تم تشخيصهم رسميًا باضطراب ما بعـــد الصدمة (PTSD)، فيما تقـــدم حوالي 9,000 جندي بطلبات رســـمية للاعتراف بإصابتهم النفسية كمدنيين مستحقين للعلاج والتعويض، وتتوقع وزارة الدفاع أن يصل عدد الجنود الذين سيحتاجون علاجًا نفسيًا خلال العامين المقبلين إلى 100,000، ما يعادل نحو ثلث قوات الاحتياط، كما أظهرت دراسة مســـتقلة لجامعة تل أبيب أن واحدًا من كل ثمانية جنود احتياط ممن شاركوا في العمليات داخل غزة يعاني من أعراض نفسية حادة تمنعه من العودة للخدمة.

عام 2024 ســـجل أعلى عدد من حالات الانتحـــار بين الجنود منذ أكثر مـــن عقد، حيث وثقت 21 حالة مؤكدة، نصفها من قوات الاحتياط، مع توقعات أن الأرقام الفعلية قد تكون أعلى بســـبب غياب الشـــفافية في رصد الحالات غير المعلنة، وفي جويلية 2025، شهد الجيش أربع حالات انتحار في غضون أســـبوعين فقط، ما أثار حالة من القلق داخل الأوساط العسكرية والسياسية، وتساؤلات حول مدى فاعلية القيادة في احتواء الأزمة النفسية المتفاقمة.

تتميـــز الحرب على غزة بطبيعتهـــا الحضرية والدامية، حيث خاض الجنـــود مواجهات في مناطق مكتظة بالســـكان المدنيين، وشهدوا ســـقوط أعداد كبيرة من الضحايا بينهم أطفال، وهو ما يشكل صدمة نفســـية عميقة، وخصوصًا لدى الجنود ذوي الخبرة القليلة أو الخلفيات الاجتماعية الهشة، تراكمت هذه الضغوط النفسية نتيجة الفترات الطويلة في الميدان دون فترات راحة أو دعم نفسي كافٍ، وسط نقص في منظومة دعم نفسي مهنية وشاملة في بداية الحرب.

ورغم الجهود اللاحقة للقيادة العســـكرية التي شملت تعيين ضباط صحة نفسية وإنشاء خطوط طوارئ، فإن ذلك لم يكن كافيًا لمعالجة الصدمة على نحو فعال، بل إن ثقافة الجيش الإسرائيلي ذاتها، التي تعتبر التعبير عن الألم النفسي ضعفًا، حالت دون تشـــجيع الجنود على طلب المســـاعدة. ووفقًا لتقاريـــر "تايمز أوف إسرائيل"، فإن كثيرًا من الجنود الذين طلبوا دعمًا نفســـيًا تعرضوا لتحقير من قادتهم، ما دفع البعض إلى إخفاء معاناتهم.

انعكاسات الأزمة النفسية تجاوزت الأفراد لتطال الجاهزية القتالية للجيش، حيث انخفضت نسبة الاســـتجابة لاســـتدعاءات الاحتياط من 90% في بداية الحرب إلى أقل من 70% مؤخرًا، سجل الجيش غيابات متكررة وطلبات إعفاء نفسي متزايدة، وسط تقارير عن عودة جنود مصابين بصدمة حادة لا تسمح لهم بالاندماج في حياتهم اليومية أو أسرهم.

غير أن هذه الأزمة النفســـية لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة الحرب نفسها التي ينفذها الجيش الإسرائيلي، والتي ترتبط بسياسات احتلال وحشية تشـــمل القتل الجماعي والتدمير الممنهج لمناطق ســـكنية في غزة، إن الصدمة التي يعانيها الجنود ليست مجرّد نتيجة للقتال، بل تعبيراً عن واقع جيش ينفذ جرائم حرب تحت غطاء ســـياسي عميق يفتقد البوصلة الأخلاقية، هذه الحالة النفســـية ليست ضعفًا فرديًا، بل نتاج منظومة عســـكرية وثقافية تولّد جنديًا محطمًا نفســـيًا، مشـــوهًا، معرضًا للانفجار الذاتي.

وبينما يشـــير ارتفاع حالات الانتحار والانهيار العصبي إلى هشاشـــة ما يُســـمى "الجيش الأقوى في الشرق الأوســـط"، فإن اســـتمرار هذه الحرب يهدد بتفكك داخلي أعمق على الصعيدين العسكري والاجتماعي، هذه الأزمة النفســـية تكشـــف هشاشـــة الكيان الإسرائيلي، الذي قد ينهار ليس بفعل القذائف المقاومة فحسب، بل بفعل الصراعات النفسية والاجتماعية المتفاقمة داخله.

وبالتالي، فإن التعامل مع هذه الأزمة لا يقتصر على إنشـــاء مراكز علاج أو خطوط دعم، بل يتطلب إدانة واضحة لمســـؤولية المؤسسة العسكرية والسياســـية في صناعة هذه الأزمة، المجتمع الذي يغذي الكراهية، ويوظف شـــبابه في تنفيذ حرب ظالمة ضد المدنيين، يجـــب أن يتحمل ثمن ذلك على الصعيد النفـــسي والاجتماعي، وليس من العدل تقديم التعاطف فقط مع معاناة الجنود، بل يجب محاســـبة القائمين على هذه السياسات التي تدفع بهم إلى الانهيار.

إن هذه الأزمة النفسية تعكس فشلًا أخلاقيًا عميقًا داخل مؤسسات الاحتلال، الذي لا يوفر الحماية لجنوده بل يُحمّلهم تبعات جرائمه، في وقت يُســـتثمر فيه في صناعة جندي محطم، لا يستطيع العودة إلى حياة طبيعية، والنتيجة ليســـت فقط أزمة فردية، بل تفكك اجتماعي شامل يهدد النسيج الداخلي للكيان الإسرائيلي.

العالم لم تهزه تفاصيل افظع جريمة في التاريخ الحديث

دماء الجوع وأقنعة الصمت العربي

محمد بن محمود

بينما تنشغل وكالات الأنباء بنقل أخبار متفاوتة بين الغرق في مسبح وبين الامتحانات وعمليات الاحتيال المالي، تمرّ على شاشاتها أنباء موت 7 فلسطينيين جوعًا في غزة، مرور العابرين. خبر كهذا، في ظروف طبيعية، كان كفيلاً بإحداث هزة سياسية وأخلاقية في أي مجتمع حي، لكن العالم اليوم تكيّف مع الإبادة، وتبلّدت فيه الحواس، وأصبحت المجاعة في القرن الحادي والعشرين «خبراً عادياً» ما دام مسرحها فلسطين، والفاعل معروف ومتواطأ معه.

مات 160 فلسطينيا وسيموت اخرون في ظل الحصار الخانق ومسرحية المساعدات الغذائية التي تحولت الى مصائد للموت، لكنّ خلف هذا الرقم أرواحٌ تتلوى كل يوم بين الجوع والهلع، والخوف من رصاصة أو قذيفة تسقط على رؤوسهم في كل لحظة. سبعة، أُضيفوا إلى قافلة طويلة من الجياع الذين لا تلتقط صورهم الكاميرات إلا حين يموتون، ولا تصل إليهم المساعدات إلا بعد أن يتحولوا إلى جثثٍ باردة في أرضٍ محترقة.

إسرائيل تمارس التجويع كسلاح إبادة جماعية. لم يعد هذا وصفاً إنشائياً أو شعاراً ثورياً، بل حقيقة موثقة بأرقام ومواقف وشهادات الأمم المتحدة نفسها، التي طالما دانت هذا النمط من الجرائم باعتباره جريمة حرب متكاملة الأركان. الكيان لا يكتفي بحصاره للقطاع منذ قرابة العقدين، بل يمنع بشكل ممنهج دخول الغذاء والماء والدواء، ويمنع حتى إدخال الوقود لتشغيل الأفران ومحطات التحلية.

تجويع غزة لم يعد سياسة تكميلية، بل هو عماد العدوان. فالموت برصاص القنص أو تحت أنقاض الغارات له طنين يُحرج حتى أكثر المتواطئين وقاحة، أما الموت جوعًا، فيمكن تغطيته بالصمت، وتبريره بـ«الظروف» و«تعقيدات الميدان»، أو حتى إلقاء اللوم على الضحية، بحجة أنها "رفضت الاستسلام".

في هذا المشهد الجحيمي، تبرز مأساة أخرى، لا تقل فظاعة: صمت النظام الرسمي العربي، بل وتواطؤه في كثير من الأحيان. لا أحد يمكنه الادعاء بجهله بما يحصل، ولا عذر لمن صمت، فالمجاعة ليست انفجاراً مفاجئاً، بل حصار طويل، وخنق تدريجي، وجرائم موثقة باليوم والساعة. ومع ذلك، لا تزال معظم العواصم العربية تتعامل مع ما يحدث وكأنه شأنٌ داخلي في غزة، أو أزمة إنسانية عابرة.

من المعيب أن يكون الرد العربي الرسمي الأبرز هو احتجاج دولة عربية على «سلوك غير لائق» من سفير الكيان، بينما يُذبح أطفال غزة جوعاً. من المعيب أن يكون إرسال 35 شاحنة مساعدات من الأردن خبراً يستحق التمجيد، وكأن القطاع بحاجة إلى لفتة رمزية، لا إلى رفع الحصار وتجريم الاحتلال.

الأخطر من ذلك كله، هو تلك الحملة العربية المنظّمة، في الإعلام والمواقف السياسية، لتشويه المقاومة وتحميلها مسؤولية الكارثة. تصريحات ومقالات وتغريدات تُمطر الناس كل يوم، تتحدث عن «المغامرات غير المحسوبة» و«الخطر الذي جلبته حماس على المدنيين» و«ضرورة وقف النار بأي ثمن». ينسى هؤلاء أو يتناسون أن غزة تحت الحصار منذ سنوات طويلة، قبل 7 أكتوبر، وقبل أي طلقة، وأن الاحتلال لم يكن يوماً بحاجة إلى ذريعة ليقتل ويهدم ويجرف ويجوع.

الهدف من هذه الحملة ليس وقف الحرب، بل وقف المقاومة. ليس إنقاذ المدنيين، بل تصفية القضية. لقد تحوّلت بعض المنابر العربية إلى أبواق دعائية للعدو، تروج لرواياته، وتبرر مجازره، وتمارس أقسى أنواع الخيانة المعنوية، حين تحمّل الضحية مسؤولية ما جرى ويجري.

لكن الشعوب لم تعد تُخدع. الفجوة بين المزاج الشعبي والرواية الرسمية باتت واسعة، ولا يمكن ردمها بأعمدة مملة ولا بيانات باهتة. الشارع العربي، رغم القمع والتضييق، بات أكثر وعيًا ورفضًا للمساومة، وأكثر إدراكًا لطبيعة المعركة ومآلاتها. ملايين في العالم يخرجون كل أسبوع دعماً لغزة، بينما الحكومات تكتفي بالتنديد الخجول أو السكوت المخزي.

في أوروبا وأمريكا، بدأ التيار المؤيد لفلسطين يخترق الجدار الصهيوني الصلب. تغيرت لهجة الخطاب، وبدأت الأصوات ترتفع، ليس فقط من التيارات التقدمية، بل حتى من بعض دوائر اليمين التي بدأت تحمّل «إسرائيل» مسؤولية الكارثة، وتنتقد همجيتها وعنصريتها. في المقابل، وحدها بعض الحكومات العربية تمارس التشويش والتشويه، وتحاول عبثًا إنقاذ صورة العدو من الانهيار.

وسط هذه العتمة، يطلّ الأمل من صمود غزة. هذه المدينة المحاصرة منذ عقود، تقف شامخةً، رغم الجوع والقصف والمجازر. عشرات الشهداء يرتقون يوميا في غارات الاحتلال على رفح والزيتون وباقي انحاء غزة، بينهم أطفال ونساء، لكنّ غزة ما زالت تقاتل. والضفة الغربية، التي تُستهدف يوميًا بهجمات منظمة، ما زالت تنتفض. لا مقاومة تنكسر أمام الجوع، ولا شعب يُذلّ بالحصار إذا آمن بعدالة قضيته.

ليس المطلوب من العرب المستحيل، ولا المعجزات. المطلوب فقط رفع الغطاء عن الاحتلال، ووقف التواطؤ، وفضح الكيان في المحافل الدولية، لا تأمين طوق نجاة له وهو يغرق في دماء الأبرياء. المطلوب هو أن يعلو الصوت العربي مجددًا، لا أن يُخنق ويُكمم باسم «المصالح» والتهدئة.

المعركة في غزة لم تعد معركة حدود، بل معركة كرامة. من يصمت على المجاعة اليوم، سيجدها غداً في عقر داره. ومن يبرر الجريمة، شريك فيها، شاء أم أبى.

إنه زمن الحقيقة، ولا مكان فيه للأقنعة.

بين وقاحة ترامب ووحشية إسرائيل

غزة تموت جوعا

بينما يموت يومياً عشرات، وربما مئات الأطفال الفلسطينيين جوعاً أو بالقصف المباشر، خرج دونالد ترامب ليشتكي، لا من هول المجازر ولا من فظاعة الجريمة، بل لأنه لم يتلقّ كلمة "شكر" على إرسال بعض المال لغزة، هذه التصريحات التي أدلى بها من اسكتلندا، إلى جانب أورزولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، تكشف عن مرض أخلاقي وسياسي متجذر في العقلية الأمريكية المتعالية عند التعامل مع المآسي الإنسانية، وخصوصاً عندما تكون ضحاياها شعوبًا لا تملك القوة الكافية لفرض وجودها على الطاولة الدولية.

ليس هناك كلمة شكر للجلاد!

في تصريح يظهر مدى الاستكبار الأمريكي قال ترامب: "لقد منحنا غزة 60 مليون دولار منذ أسبوعين من أجل الطعام، لكن لا أحد اعترف بذلك، لا أحد تحدث عنه، وعندما يحدث ذلك، فإنك تشعر بالسوء، هناك دول أخرى لا تقدم شيئاً، ومع ذلك لا أحد يلومهم". وأضاف: "لم يقل أحد حتى كلمة (شكراً)، من الجيد أن نسمع شكراً واحدة على الأقل".

لم يوضح ترامب مصدر هذا المبلغ ولا آلية تسليمه، غير أن تقارير صحفية (مثل رويترز) تحدثت سابقاً عن أن الخارجية الأمريكية أقرت صرف 30 مليون دولار لمصلحة منظمة إنسانية مثيرة للجدل في غزة، غير أن الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية أكدت أن هذه المراكز نفسها أصبحت نقاط قتل جماعي، حيث أطلق جنود الاحتلال الرصاص على عائلات جائعة كانت تبحث عن رغيف خبز.

تصريحات ترامب تعكس ازدواجيةً في التفكير الأمريكي: من جهة، يُفترض أن تكون المساعدة الإنسانية عملاً واجبًا وليس مكرمة، ومن جهة أخرى، يتم تحميل الضحايا مسؤولية الجريمة، لا لشيء إلا لأنهم لم يقدّموا الشكر للجلاد.

سياسة التجاهل والاستهزاء

العنجهية الأمريكية لا تنفصل عن السياق الأوسع لطريقة تعاطي واشنطن مع القضايا الإنسانية، تاريخياً، كانت الولايات المتحدة تتعامل مع معاناة الشعوب بمنطق استعلائي: إما أن تشكروا واشنطن على تدخلها، أو يتم وصفكم بالمخربين والإرهابيين، المساعدات الأمريكية غالبًا ما تكون مشروطة سياسيًا، ويتم تسويقها على أنها تبرع خيري من شعب كريم، بينما تُستخدم في الواقع كأداة ضغط وابتزاز.

وفي حالة غزة، فإن الولايات المتحدة تموّل آلة الحرب الإسرائيلية بشكل مباشر، وتوفر لها الحماية السياسية في مجلس الأمن، وتمنع إصدار قرارات حازمة لوقف المجازر أو حتى فرض هدنة إنسانية دائمة، كيف يمكن لدولة ترسل قنابل ذكية تُسقط على رؤوس الأطفال، أن تطالب في الوقت نفسه بالشكر على صندوق غذاء لا يصل أصلاً إلى مستحقيه؟

"إسرائيل" تمنع، وترامب يشكو

في هذا المشهد المتناقض، نجد أن الاحتلال الإسرائيلي وبدعم أمريكي كامل هو العقبة الأساسية أمام دخول المساعدات، سواء من خلال قصف الشاحنات، أو منع وصولها عبر المعابر، أو حتى قصف الناس المنتظرين في طوابير المساعدات، ومع ذلك، يتحدث ترامب وكأن المعاناة الفلسطينية ناتجة عن تقاعس فلسطيني، لا عن تجويع متعمد.

في مايو وحده، حسب مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، قُتل أكثر من ألف فلسطيني أثناء محاولتهم الوصول إلى مراكز توزيع الغذاء، أي إنه بدل أن يحصلوا على وجبة، حصلوا على رصاصة، ورغم ذلك، تصر الإدارة الأمريكية، سواء بقيادة بايدن أو خلال تصريحات ترامب، على غض الطرف، بل وتكرار الأكاذيب الإسرائيلية عن أن حماس تسرق المساعدات.

لا دليل على سرقة المساعدات

في تقرير نشرته نيويورك تايمز، أكد مسؤولون عسكريون إسرائيليون أن لا دليل لديهم على أن حماس تسرق المساعدات، هذا النفي يأتي في سياق محاولات "إسرائيل" تشويه سمعة الأونروا والمنظمات الإنسانية الأخرى، لفرض بدائل موالية لها، وقال المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني إن "هذه الاتهامات تهدف لتقويض مصداقية المجتمع الإنساني، واستبداله بمخطط توزيع شرير مدفوع بأجندة سياسية".

لكن بدلاً من أن تدافع الولايات المتحدة عن القانون الدولي أو عن حياد العمل الإنساني، نجدها تتبنى السردية الإسرائيلية بالكامل، وتساهم في تضليل الرأي العام العالمي.

الأمم المتحدة ونتنياهو: هجوم مضاد

وفي السياق ذاته، وبعد الإعلان عن هدنة تكتيكية لتسهيل وصول المساعدات، خرج نتنياهو ليهاجم منظمة الأمم المتحدة، متهمًا إياها بـ"التواطؤ"، في وقتٍ تصفه محكمة لاهاي مجرم حرب وتسعى لاعتقاله، هجوم نتنياهو على الأمم المتحدة يهدف لتقويض أي مساعٍ لوقف إطلاق النار، وللتنصل من المسؤولية القانونية عن الجرائم المرتكبة.

ويبدو أن حكومة الاحتلال الاسرائيلي، مدعومة بالغطاء الأمريكي الكامل، تتبنى استراتيجية "الهجوم كأفضل دفاع"، حيث تواجه التقارير الحقوقية الدولية بردود فعل عدائية، بدلاً من التحقيق أو تقديم إجابات.

ازدواجية المعايير الغربية

بينما يموت الفلسطينيون جوعًا وتُمنع عنهم المساعدات في كارثة لم يشهد لها التاريخ مثيل، تصدر التصريحات الأوروبية والأمريكية بصيغة خجولة، تدعو إلى "ضبط النفس"، دون أي ضغط حقيقي على "إسرائيل" لفتح المعابر أو وقف المجازر، هذا الصمت هو شراكة غير مباشرة في الجريمة.

الجنون أم النرجسية؟

عندما يقول ترامب إن شعوره سيئ لأن أحدًا لم يشكره، فإن السؤال الذي يفرض نفسه: هل نحن أمام حالة من جنون العظمة أم اضطراب نرجسي مزمن؟ من الواضح أن هذه ليست مجرد زلة لسان، بل انعكاس لذهنية ترى العالم كمسرح يُصفق فيه الجميع للسيد الأمريكي كلما تحرك.

لكن الحقيقة أن دماء أطفال غزة لا تحتاج إلى تصفيق، بل إلى عدالة، والعدالة لا تُشترى بـ60 مليون دولار مشكوك في مصيرها، بل تُبنى على محاسبة القتلة وإيقاف الإبادة الجماعية.

لا شك أن تصريحات ترامب، وهجوم نتنياهو على الأمم المتحدة، وتواطؤ الحكومات الغربية، كلها أجزاء من مشهد واحد: مشهد يفضح تهاوي المنظومة الدولية، واحتقارها لحقوق الإنسان عندما لا تتوافق مع المصالح السياسية، غزة اليوم لا تحتاج شكرًا، بل وقفًا فوريًا للتجويع، والمجازر، والحصار، وأحرار العالم وحدهم من يتحدثون، بينما الكبار منشغلون بحسابات الشكر والمصالح، لا بعدد القتلى.

وهكذا، تتكشف الوقائع يوماً بعد يوم: الجريمة مستمرة، والمجرمون يتفاخرون، والضحايا يُطالبون بالصمت... وربما بالشكر أيضاً.

تعامل حماس مع المفاوضات

صمود سياسي في مواجهة المخططات الخبيثة لإسرائيل

في ظل أجواء سياسية معقدة ومفاوضات شاقة تشهدها العاصمة القطرية الدوحة، تواصل حركة حماس، بصلابة وإصرار، التصدي لمحاولات الكيان الصهيوني المدعوم أمريكياً لفرض شروط مجحفة على شعب غزة، وفي مواجهة ضغوط دولية مكثفة، أعلنت الحركة على لسان القيادي غازي حمد أنها لن تسمح بتمرير المخططات الصهيونية، مؤكدة أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار يجب أن يضمن كامل حقوق الفلسطينيين، ويؤدي إلى انسحاب قوات الاحتلال من القطاع. وفي هذا السياق، يعكس موقف حماس نهجاً سياسياً ثابتاً يوازن بين الصمود العسكري والمناورة الدبلوماسية، ساعياً لتحقيق هدنة تحفظ الكرامة والسيادة الفلسطينية بعيداً عن الابتزاز السياسي.

مفاوضات شاقة ومعركة سياسية موازية للميادين

لم تكن المفاوضات الدائرة في الدوحة مجرد محادثات تقليدية، بل تحوّلت إلى ساحة مواجهة سياسية حقيقية لا تقلّ ضراوة عن المعركة العسكرية في الميدان، فقد أوضح غازي حمد أن حماس خاضت خلال هذه الجولة من المفاوضات معركة دقيقة وخطرة، حيث واجهت محاولات مستميتة من الكيان الصهيوني لانتزاع ما عجز عن تحقيقه بقوة السلاح، ومع انسحاب مفاجئ للوفدين الأمريكي والصهيوني، بدا واضحاً أن هناك مساعٍ متعمدة لفرض أجواء ضغط تهدف إلى إرباك العملية التفاوضية وتحميل حماس مسؤولية أي تعثر، ومع ذلك، واصلت الحركة تمسكها بثوابتها الوطنية، مؤكدة أن أي اتفاق لن يمرّ ما لم يحفظ كرامة الشعب الفلسطيني وحقوقه.

رؤية واقعية ترفض الابتزاز السياسي

حماس، في هذه الجولة، لم تكتفِ بالتصدي لمحاولات فرض خرائط سياسية جديدة تهدد مستقبل غزة، بل قدمت رؤية متوازنة وواقعية تقرّب فرص التوصل إلى اتفاق حقيقي، وكما شدد حمد، فإن الحركة واجهت خيارين لا ثالث لهما: اتفاق متسرع يمنح السيطرة الكاملة للعدو، أو اتفاق عادل يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني، وقد اختارت حماس الخيار الثاني، مدركةً حجم المعاناة الإنسانية الهائلة التي يعيشها سكان غزة، لكنها في الوقت ذاته رفضت أي حلّ يكرّس الهيمنة الصهيونية أو ينتقص من حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك الإفراج عن الأسرى وضمان إدخال المساعدات الإنسانية بشكل دائم.

الضغوط الدولية وتغيير موازين التفاوض

لم تخلُ المفاوضات من محاولات أمريكية-صهيونية لإعادة صياغة ميزان القوة لصالح الاحتلال. فبعد اتصالات ثلاثية بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ووزير خارجيته ماركو روبيو، ورئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، انسحبت الوفود فجأة من المفاوضات، في خطوة فُهمت كرسالة ضغط تهدف لتغيير قواعد اللعبة. غير أن الوسطاء المصريين والقطريين أكدوا أن المفاوضات لم تنهَر، بل ستُستأنف في الأيام المقبلة، ما يشير إلى أن حماس لا تزال قادرة على الصمود في مواجهة هذه الضغوط، رافضة أن تتحول المفاوضات إلى أداة لشرعنة الاحتلال أو تفريغ غزة من قوتها السياسية والمقاومة.

وحدة الموقف الوطني وضمان الحقوق الفلسطينية

أحد أبرز عناصر قوة حماس في هذه المفاوضات هو تنسيقها المستمر مع مختلف الفصائل الفلسطينية لصياغة موقف وطني موحّد، وأكد غازي حمد أن الحركة لن تسمح بإقصاء أي فصيل فلسطيني أو إلغاء غزة من الخريطة السياسية، رغم مساعي الاحتلال لذلك. كما شدّد على أن أي اتفاق يجب أن يفضي إلى وقف كامل للعدوان، وانسحاب قوات الاحتلال بعد ستين يوماً من التهدئة، وفتح المجال لإدخال المساعدات الإنسانية وتوفير حياة كريمة لسكان القطاع، ومن خلال هذا التنسيق الوطني، تسعى حماس لتقديم صيغة تفاوضية متينة تصمد أمام الضغوط وتحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والسيادة.

معاناة إنسانية تُحرك المفاوضات وتكشف حجم الكارثة

وسط كل هذه التعقيدات السياسية والمساومات الدولية، تبقى المعاناة الإنسانية في غزة المحرّك الأساسي لأي مفاوضات، والعنصر الذي لا يمكن التغاضي عنه، فالمجازر اليومية التي يرتكبها الاحتلال، والدمار الهائل الذي طال البنية التحتية والمنازل والمستشفيات، جعلت من الحياة في القطاع شبه مستحيلة، آلاف العائلات باتت مشرّدة، ومئات الآلاف يعيشون في ظروف قاسية بلا ماء أو كهرباء أو

غذاء كافٍ، هذا الواقع المأساوي دفع حماس إلى التشديد في المفاوضات على ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودائم، وضمان حماية المدنيين من أي اعتداءات مستقبلية. كما أن الحركة تسعى، من خلال شروطها، إلى تحويل أي اتفاق هدنة إلى فرصة حقيقية لإعادة إعمار غزة ، بعيداً عن استغلال الاحتلال لهذه المأساة كأداة للابتزاز السياسي، فالأولوية بالنسبة لحماس ليست فقط وقف إطلاق النار، بل انتزاع حقوق ملموسة تضمن لشعب غزة كرامته، وتعيد بناء حياته المهدمة، هذه المعاناة، التي تحاول الأطراف الصهيونية تهميشها في أروقة التفاوض، هي المحرك الحقيقي لصلابة الموقف الفلسطيني، وتذكير دائم بأن المفاوضات ليست مجرد حسابات سياسية، بل معركة حياة أو موت لشعب يرفض أن يُكسر أو يُمحى من الوجود.

واكدت حركة حماس أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لن يساوم على كرامته ولن يقبل بمساعدات مشروطة تقدَّم تحت حرب الاحتلال، معتبرة أن ما تسمى المبادرات الإنسانية ليست سوى غطاء لتبييض جرائم الحرب الإسرائيلية، يأتي هذا الموقف في ظل تصاعد الأزمة الإنسانية التي يعيشها أكثر من مليوني فلسطيني في القطاع، وسط مفاوضات سياسية متعثرة ومحاولات دولية لإيجاد هدنة مؤقتة لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

موقف حماس: كرامة قبل المساعدات

في مؤتمر صحفي عقد في السابع والعشرين من جويلية 2025، صرّح باسم نعيم، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، بأن الحركة لن تقبل أي مساعدات "ملوثة بالدم"، في إشارة إلى المبادرات الإنسانية التي ترافقها ترتيبات أمنية أو سياسية تخدم الاحتلال، وأوضح أن ما يحتاجه سكان غزة ليس مبادرات دعائية محدودة، بل مساعدات حقيقية وكافية تصل بلا شروط سياسية أو قيود أمنية.

أما القيادي في الحركة علي بركة، فقد أكد أن "إسرائيل" تحاول من خلال ما تسمى الهدنة الإنسانية الالتفاف على صمود الفلسطينيين، مشيرًا إلى أن قوات الاحتلال تستهدف المدنيين حتى أثناء انتظارهم للحصول على المساعدات، وأضاف إن "أي مساعدات تأتي عبر الاحتلال أو برعايته لن تُقبَل، لأن ذلك يُعدّ اعترافًا ضمنيًا بسيطرته على مصير الفلسطينيين".

مأساة إنسانية تتفاقم

حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية، يواجه القطاع كارثة إنسانية غير مسبوقة، فقد سُجلت أكثر من 150 وفاة بسبب الجوع وسوء التغذية، بينهم عشرات الأطفال، بينما تعاني المستشفيات من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وأكد برنامج الأغذية العالمي أن ما يصل إلى غزة لا يتجاوز 20% من الاحتياجات الأساسية، حيث لا تدخل سوى نحو 60 شاحنة يوميًا مقارنة بـ500 شاحنة قبل الحرب.

وفي الوقت نفسه، حذرت منظمات حقوقية مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" من أن استمرار الحصار يشكل عقابًا جماعيًا يخالف القوانين الدولية، داعية المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري لضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون قيود أو شروط سياسية.

تعثر المفاوضات الدولية

رغم حدة الأزمة الإنسانية، لا تزال المفاوضات التي ترعاها قطر ومصر والولايات المتحدة في حالة جمود، فقد صرح خالد الحية، رئيس المكتب السياسي لحماس في الخارج، بأن «المفاوضات بلا قيمة إذا لم يسبقها رفع الحصار والسماح بدخول المساعدات بشكل كامل»، وأضاف إن حماس لن تقبل بأي هدنة لا تضمن وقف العدوان وفتح المعابر بشكل دائم.

على الجانب الآخر، اتهم المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف الحركة بـ«التعنت»، وأعلن تعليق جزء من جهود الوساطة بعد فشل المحادثات في الدوحة، مشيرًا إلى أن حماس "تستخدم المأساة الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية".

بين الكرامة والحصار

من خلال متابعة المواقف المختلفة، يتضح أن حماس لا ترى المساعدات مجرد حل إنساني للأزمة، بل تعتبرها قضية سياسية ترتبط بمفهوم الكرامة الوطنية، بالنسبة للحركة، فإن قبول مساعدات تحت إشراف الاحتلال أو بشروطه يمثل انتقاصًا من السيادة الفلسطينية واعترافًا غير مباشر بشرعيته.

في المقابل، تحاول "إسرائيل" تصوير الأزمة باعتبارها مشكلة إنسانية منفصلة عن الحصار، موجهةً اتهامات لحماس بعرقلة توزيع المساعدات واستخدامها كورقة ضغط في المفاوضات، وبين هذين الموقفين، يقف المجتمع الدولي عاجزًا عن فرض حل متوازن، بينما يظل المدنيون في غزة هم المتضرر الأكبر.

التقارير الحقوقية الصادرة مؤخرًا تبرز إخفاق المجتمع الدولي في حماية حقوق الفلسطينيين، إذ لا تزال المساعدات تدخل بوتيرة محدودة لا تكفي لإنقاذ الأرواح، ما يجعل الأزمة تتجاوز حدود الكارثة الإنسانية لتصبح أداة سياسية تُستخدم للضغط والتفاوض.

من الواضح أن أزمة غزة ليست مسألة مساعدات غذائية أو طبية فحسب، بل هي جزء من صراع سياسي أوسع، فرفض حماس لما تصفه "اللقمة الملوثة بالدم" يعكس تمسكها بمبدأ أن الكرامة الوطنية لا تُجزأ، وأن أي حل لا يبدأ برفع الحصار بشكل كامل وضمان وصول المساعدات بلا شروط سيبقى ناقصًا.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في هذا الملف، ليس فقط عبر الدعوات الإنسانية، بل من خلال الضغط السياسي الفعلي لإجبار الاحتلال على إنهاء الحصار، ودون ذلك، ستظل غزة عالقة بين جوع قاسٍ وحسابات سياسية معقدة، بينما يصرّ شعبها على الصمود ورفض المساومة على كرامته وحقوقه.

في النهاية، تثبت حركة حماس، عبر مفاوضات الدوحة، أنها ليست مجرد فصيل مقاوم في الميدان، بل لاعب سياسي بارع قادر على مواجهة ضغوط الكيان الصهيوني وحلفائه الدوليين، وبينما يسعى الاحتلال لانتزاع مكاسب سياسية تعوّض فشله العسكري، تصرّ حماس على أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار لن يكون إلا ضامناً لحقوق الشعب الفلسطيني، وممهداً لانسحاب الاحتلال من غزة، وضامناً لدخول المساعدات الإنسانية، وفي ظل استمرار الجهود الدولية، يبقى صمود حماس وإصرارها على تحقيق هدنة مشرفة مثالاً على توازن القوة بين الميدان والسياسة، ورسالة واضحة بأن الحقوق الفلسطينية غير قابلة للمساومة أو التفريط.

أخبار الميركاتو

البنزرتي من جديد في "باب جديد" و السوبر على صفيح ساخن

محمد الدريدي

في صيف رياضي لا يهدأ، تتقاطع أخبار الميركاتو مع استعدادات السوبر المحلي، لتنسج مشهدا كرويًا مشحونًا بالتوقعات، والرهانات و الأخبار بعضها صحيح و الاخر للبحث عن زيادة المتابعين أو لمساعدة السماسرة ، و لعل العودة المنتظرة لواحد من أكثر المدربين إثارة للجدل فوزي البنزرتي للنادي الافريقي تصدرت أخبار هذا الأسبوع ، وبينما يباشر مهامه في الفريق رفقة اطاره الفني ، تتجه الأنظار إلى ملعب حمادي العقربي برادس، حيث يلتقي الترجي الرياضي والملعب التونسي في مباراة السوبر، وسط تساؤلات مشروعة هل يعيد الترجي كتابة التاريخ ويتوج بالثلاثية رغم الانتقادات الكبيرة التي لاحقته ؟ أم أن الملعب التونسي سيقلب الطاولة ويثأر من هزيمة الكأس؟

البنزرتي يعود إلى باب جديد...مهمة جديدة أم فصل أخير؟

في مشهد يعيد إلى الأذهان محطات سابقة من مسيرته، شرع فوزي البنزرتي يوم الثلاثاء المنقضي في مهمته الجديدة على رأس النادي الإفريقي، بعد اتفاق رسمي مع الهيئة المديرة. هذه العودة، التي تعد السابعة في تاريخ البنزرتي مع الفريق، تأتي في ظرف حساس، حيث يبحث الإفريقي عن استعادة هيبته محليًا وقاريًا.

الطاقم الفني الذي سيصاحبه في هذه المغامرة يتكون من أسماء ذات خبرة:

- فوزي البنزرتي: المدير الفني
- عثمان النجار وأحمد الطويهري: مساعدان
- عمار نيبع ورفقي الوسلاتي: معدان بدنيان
- عادل النفزي: مدرب الحراس
- حسام السلطاني: مكلف بالإحصاء والمتابعة

عودة البنزرتي ليست مجرد تعيين فني، بل هي رسالة ضمنية من إدارة الإفريقي لجماهيره "نحن نراهن على الخبرة، على الشخصية، وعلى من يعرف دهاليز النادي و البطولة جيدًا"

الشريمي أخيرًا في الأحمر و الأبيض

و من بين أبرز تحركات الميركاتو، كان انضمام اللاعب الليبي الشريمي إلى النادي الإفريقي، صفقة طال انتظارها، واعتبرها البعض "تأخرًا محسوبًا"، إذ أن اللاعب كان على رادار الفريق منذ فترة، لكن المفاوضات تعثرت لأسباب مالية وإدارية. انضمامه الآن يمنح الفريق إضافة هجومية مهمة، خاصة في ظل التغييرات التكتيكية التي يُتوقع أن يعتمدها البنزرتي.

محمد علي بن حمودة في شباب بلوزداد

في تحول مثير للاعب منذ مغادرته الترجي الرياضي إلى مصر، توصل نادي شباب بلوزداد الجزائري إلى اتفاق نهائي مع المهاجم التونسي محمد علي بن حمودة، قادمًا من غزل المحلة المصري، في صفقة قدرت بنحو 550 ألف دولار. هذه الخطوة تمثل تجربة جديدة لبن حمودة، الذي يسعى لإثبات نفسه في الدوري الجزائري، بعد أن فقد مكانه في تشكيلة الترجي سابقًا، ثم خاض تجربة متذبذبة في مصر. الصفقة تعكس طموح بلوزداد في تعزيز خط الهجوم بلاعب يملك

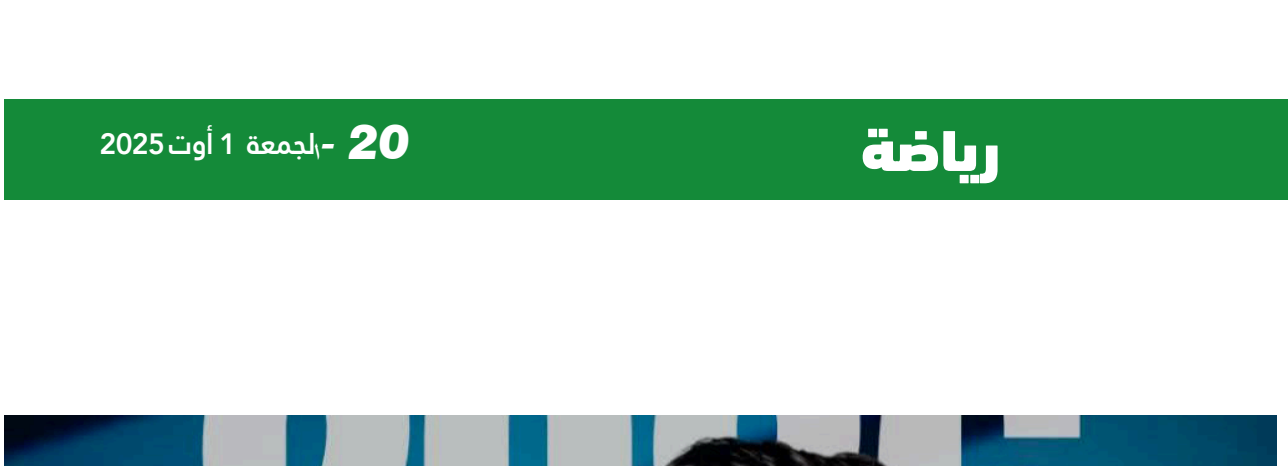

خبرة قارية، وقدرة على اللعب كمهاجم صريح أو جناح، وهي صفات يبحث عنها الفريق في ظل مشاركاته الإفريقية.

السوبر التونسي...بين حلم الثلاثية وثأر الملعب

يوم الأحد 3 أوت الجاري، سيكون ملعب حمادي العقربي برادس مسرحًا لمواجهة نارية بين الترجي الرياضي والملعب التونسي، في نهائي كأس السوبر التونسي. الترجي يدخل اللقاء وهو حامل لقب البطولة والكأس، ويطمح لتحقيق الثلاثية التاريخية للمرة الثانية في تاريخه، بعد أن حققها سابقًا سنة 2011 . و في المقابل، الملعب التونسي تأهل إلى السوبر بعد فوزه على الاتحاد المنستيري في مباراة فاصلة، ويستعيد في هذه المواجهة خدمات هدافه الهادي خلفة، الذي غاب عن اللقاء السابق بسبب الإنذارات. المباراة تنطلق في تمام الساعة 17:15، بعد أن طلبت التلفزة الوطنية تأخيرها ربع ساعة، في خطوة تهدف إلى تحسين التوقيت التلفزيوني. و تعود آخر مواجهة جمعت الفريقين في المسابقات المحلية كانت في نهائي كأس تونس، وانتهت بفوز الترجي بهدف نظيف. هذه النتيجة ما تزال تؤرق الملعب التونسي، الذي يرى في السوبر فرصة للثأر، ولإثبات أن ما حدث في الكأس كان مجرد كبوة. الترجي، من جهته، يدخل اللقاء بمعنويات مرتفعة، بعد أن توج بلقب الدوري والكأس، وحقق نتائج جيدة في كأس العالم للأندية، رغم الخسارة أمام تشيلسي. الفريق يملك تركيبة بشرية قوية، يقودها المدرب لورينتيو ريغيكامب، ويعتمد على أسماء مثل بلايلي ومكوانا وتوغاي.

قراءة تكتيكية...من يملك مفاتيح الفوز؟

الترجي و رغم الانتقادات من جماهيره حول التحضيرات ، الانتدابات و سياسة الادارة و بعد الهزيمة في المباراة ودية جمعته بنادي المصري. لكن فنيا و منذ قدوم ماهر الكنزاري يمتاز الفريق بالضغط العالي، واللعب عبر الأطراف، مع قدرة على التحول السريع من الدفاع إلى الهجوم. و ربما وجود البلايلي يمنح الفريق حلولًا فردية، بينما يشكل مكوانا تهديدًا مستمرًا في العمق. بينما الملعب التونسي سيعتمد يعتمد على التنظيم الدفاعي، والهجمات المرتدة، مع وجود لاعبين مثل قديدة و خلفة القادرين على استغلال المساحات. و تعتبر عودة هادي خلفة تمثل نقطة تحول، إذ أنه سجل أهدافًا حاسمة في الدوري والكأس، ويملك حسًا تهديفيًا عاليًا.

تغييرات في الاتحاد المنستيري و سامب يغادر

في خبر آخر و تحديداً من عاصمة الرباط، أعلن الاتحاد المنستيري فسخ عقد متوسط ميدانه السنغالي مصطفى سامب بالتراضي، ليغادر نحو الكوكب المراكشي المغربي. اللاعب البالغ من العمر 20 عامًا، كان يُنظر إليه كأحد المواهب الصاعدة، لكن يبدو أن التوافق الفني لم يتحقق، ما دفع الطرفين إلى إنهاء العلاقة.كاس السوبر